ISSN:2708-1796
E-ISSN: 2708-180x



مجلة
البحث العلمي الإسلامي
مجلة إسلامية علمية محكَّمة تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

السنة الثامنة عشرة - عدد رقم ٤١/١ - ٢٠٢٢/٧/٣٠ م. - تصدر كل ٣ أشهر مؤقتاً

الرسائل العلمية في أصول الفقه لمرحلتي الماجستير والدكتوراه:

-اتجاهاتها، ومناهجها-

دراسة تحليلية تطبيقية
على الرسائل المسجلة بقسم أصول الفقه
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

إعداد الباحث
د. يوسف بن هلال بن هليل السحيمي

***

1444 2022





ISSN: 2708 - 1796
E-ISSN: 2708 - 180X

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

تصدر كل ٣ أشهر مؤقتاً

السنة الثامنة عشرة - عدد خاص رقم ١/٤١ - ٣٠/ ٧ / ٢٠٢٢م.

المراسلات:

لبنان - طرابلس ص. ب.: 208

تلفاكس: 00961 6 471 788

بريد الكتروني:

albahs_alalmi@hotmail.com

الحوالات المصرفية باسم:

- **مجلة البحث العلمي الإسلامي**
بنك البركة - لبنان - طرابلس
حساب رقم: 13903
- **ويسترن يونيون - لبنان طرابلس**

www.boukharysrc.com

معتمدة لدى قاعدة بيانات:





قواعد النشر في المجلة

إتاحةً في الفرصة للإفادة من أبحاث العلماء والباحثين ، فإن إدارة المجلة ترحب بنشر الأبحاث وفق الشروط التالية:

١- أن يكون البحث متخصصاً في مسألة من المسائل العلمية أو قضية من القضايا الإسلامية النازلة.

٢- أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي وفق قواعد وأسس البحث العلمي ، مع التوثيق وعزو المصادر وتخريج الآيات والأحاديث.

٣- أن يكون البحث جديداً غير منشور سابقاً ولا مستلاً من رسالة الباحث العالمية - الماجستير - أو العالمية العالية - الدكتوراه.

٤- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن ٤٨ من حجم الورق A4 مقاس الكلمة ١٦ للمتن و ١٤ للهوامش.

٥- إرفاق ملخص عن البحث باللغة الإنجليزية ، لا يزيد عن صفحة واحدة.

٦- إرفاق نسخة عن سيرة الباحث الذاتية مع كتابة العنوان بالتفصيل.

٧- يتم وضع عنوان البحث واسم الباحث باللغتين العربية والانجليزية.

٨- إرسال البحث على عنوان المجلة بالبريد الالكتروني على برنامج: Word و PDF بخط: Traditional Arabic.

٩- يخضع البحث قبل نشره للتحكيم ، ويتم إبلاغ الباحث بالنتيجة.

مجلة البحث العلمي الإسلامي

السنة الثامنة عشرة - عدد خاص رقم ١/٤١ - ٣٠/ ٧ / ٢٠٢٢م.

المحتويات

السنة الثامنة عشرة - عدد خاص رقم ١/٤١ - ٣٠/ ٧ / ٢٠٢٢م.

الافتتاحية

بقلم: رئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد،..

فيسرنا مع إطلالة العام الهجري الجديد ١٤٤٤ هـ أن ننشر هذا العدد، والذي يضم بحثاً قيّماً يبيّن الجهود العلمية التي بُذِلت في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ويبيّن اتجاهاتها ومناهجها ويرسم الضوابط العلمية لها، والذي قام به فضيلة الدكتور يوسف بن هلال بن هليل السحيمي وفقه الله.

وليس غريباً على الباحثين في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة هذا الجهد المميز، فقد خرّجت الجامعة أعداداً غفيرة من العلماء والباحثين، بل والقادة ممن يرأسون مؤسسات رسمية في عالمنا الإسلامي.

كما يسرنا أن نزف بشرى اعتماد المجلة في الجامعة الأردنية، شاكرين لعميد البحث العلمي في الجامعة الأردنية الأستاذ الدكتور فالح السواعير على قراره وجهوده في خدمة البحث العلمي.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معاني التبريك والتهنئة لسعادة الأستاذ الدكتور بشار بن حسين العجل على حصوله على درجة الأستاذية من جامعة الجنان في لبنان متمنين له المزيد من التوفيق وخدمة البحث العلمي. سائلين الله أن يجعل هذا العام الهجري الجديد عام خيرٍ ويُمنٍ وبركة.

Arab Citation & Impact Factor معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
Arab Online Database قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arcif Analytics
معرفة e-MAREFA

التاريخ: 2021/09/28
الرقم: L21/ 381 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحث العلمي الإسلامي المحترم
مركز الإمام البخاري للبحث العلمي و الدراسات الإسلامية، طرابلس، لبنان
تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي السادس للمجلات للعام 2021**.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية:(مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن**(5100)** عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من **(1400)** هيئة علمية أو بحثية في **(20)** دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها **(877)** مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2021** .

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن <u>مجلة البحث العلمي الإسلامي</u> الصادرة عن <u>مركز الإمام البخاري للبحث العلمي و الدراسات الإسلامية، طرابلس، لبنان</u> **قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها **(32) معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " العام لمجلتكم لسنة 2021 **(0.0625)**.

وقد صنفت مجلتكم في **تخصص الدراسات الإسلامية** ضمن الفئة (الثانية Q2)، وهي الفئة الوسطى المرتفعة، مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في هذا التخصص** على المستوى العربي كان **(0.069)**.

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل " **ارسيف** "، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"



+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jord
2351 Amman, 11953 Jordan



مجلة البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكَّمة

تعنى بالبحث العلمي والدراسات الإسلامية المتخصصة:

إعتماداتها:

- مسجلة في وزارة الإعلام اللبنانية تحت الرقم ٢٠٠٤/٣٦٤.
- حائزة على الرقم الدولي ISSN للنسختين الورقية والإلكترونية.
- معتمدة في قاعدة بيانات آرسيف.
- معتمدة لدى قاعدة بيانات دار المنظومة، الرياض.

www.boukharysrc.com

د. يوسف بن هلال بن هليل السحيمي

الرسائل العلمية في أصول الفقه لمرحلتي الماجستير والدكتوراه:

- اتجاهاتها، ومناهجها -

دراسة تحليلية تطبيقية على الرسائل المسجلة بقسم أصول الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ملخص لهذا المشروع:

هذا البحث يحتوي على المجالات البحثية للرسائل العلمية المسجلة في قسم أصول الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ويهدف هذا الجمع لتلك الاتجاهات إلى كشف وبيان تلك الاتجاهات البحثية والتعمق في مناهجها وموضوعاتها.

ومن ثم إبراز الميزات والمحاسن التي فيها لتعزيزها لدى الباحثين ، ونقد وبيان أوجه الخطأ أو العيوب التي تتوارد على تلك المجالات لكي يتلافاها الباحثون ويعالجوا ذلك النقص والخلل .

وسيكون هذا البحث بحثاً تحليليا لقوائم الرسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة في قسم أصول الفقه بالجامعة الإسلامية منذ نشأته كجهة علمية تشرف على دراسات الماجستير والدكتوراه إلى نهاية العام الجامعي (١٤٣٨هـ) وهذا التحليل سيسهم في إبراز ما أنجزه القسم في مسيرته للدراسات العليا ، ولا شك أن الأنظار تتشوف إلى معرفة ورصد تلك المسيرة العلمية التي عززت بناء وحركة البحث العلمي في الجامعة فكان له أطيب الأثر على الأمة .

المقدمة

الحمد للّه وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده وآله وصحبه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين ، وبعــــد:

فإن العلوم من أجلّ مكتسبات الأمم؛ لأنها مادة نهضتها ومعدن سعادتها في دنياها وأُخراها، وحفظ وتداول ونشر تلك العلوم لا يتمّ إلا من خلال وعاءين عظيمين:

«وعـاء التدريس والتحديث» نطقاً ومشافهة ، و«وعاء التأليف والتصنيف والبحث» ولكل وعاء

منهما أهميته الكبرى لاستمرار العلوم وثباتها ورسوخها.

مـن هنا قـام العلماء وطلاب العلم في كل عصر ومصر وأمـة بالعناية والتطوير لكلا هذين الوعاءين المعرفيين؛ لأن تطويرهما يُسهم في قوة وثبات وتيسير المحتوى العلمي الذي يحملانه، ومـن الصور والأشـكال الحديثة للعناية بوعـاء التأليف والتي حدثت في هـذا العصر: "الرسائل العلميـة» في مرحلتي الماجستير و الدكتوراه، وهو ما يعتبـر نقلة في التأليف؛ حيث أسهم في بناء منهجيـة منضبطة ومحّكمة للبحـوث العلمية، لتكون ميزاناً توزن بـه الرسائل والأبحاث في جميع العلـــوم.

وقـد شاركت الجامعة الإسلاميـة بالمدينة المنورة في تعزيز وتأصيـل الأبحاث العلمية من خـلال الرسائـل العلميـة التي تسجـل وتعد بشـكل علمي وفق أرقـى المعايير البحثيـة في مراحل الدراسات العليا في الأقسام العلمية في الجامعـة.

من هذا المنطلق أحببت أن أشارك في بحث يلمّ شتات موضوعات «الرسائل العلمية» المسجلة في قسم أصول الفقه في الجامعة الإسلامية منذ إنشائه وحتى العام الجامعي: (١٤٣٨هـ)، ويجمع النظيـر إلـى نظيره، ثـم تنتظم تلك النظائر فـي مجالها الذي تدور حوله، فتكـون هذه المجالات محيطـة بجميع العناوين الكثيرة المندرجة تحتها، ومن ثم أُفصّل القول في كل «مجال» من حيث: موضوعــه، ومنهجه العلمــي، وميزاته وعيوبه، على ضوء ما كتب من رسائـل علمية في القسم، مع بيان الأنظمة واللوائح المنظمة للأبحاث العلمية في الجامعة الإسلامية.

وسيكـون موضـوع هذا البحـث: (الرسائـل العلمية في أصـول الفقه لمرحلتـي الماجستير والدكتـوراه: اتجاهاتها، ومناهجها، دراسة تحليلية تطبيقية علـى الرسائل المسجلة بقسم أصول الفقه بالجامعة الإسلامية).

وأهداف البحث يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١. تمكين الباحثين من استخراج الأفكار والعناوين البحثية مما يسهم في علاج ظاهرة شح الموضوعات الأصولية.

٢. التمكـن من وضـع الخطط المناسبـة والمنسجمة مـع الضوابط العلميـة والنظامية في الجامعات.

٣. تقريب المجالات البحثية وجعلها في سياق واحد مما يسهل الاطلاع عليها واستيعابها.

٤. بيان الميزات في تلك المجالات لتعزيزها، وذكر العيوب لعلاجها والحد منها.

٥. إعطـاء نظرة شمولية لما تم إنجازه في البحث العلمي بقسم أصول الفقه منذ نشأته إلى اليوم وإبراز تلك الدراسات التي تعتبر جهداً مؤسساتيا مميزا.

◇◇

وما تقدم فيه بيان لأهمية هذا الموضوع ونضيف إليه أسباب اختيار هذا الموضوع وهي فيما يلي:

١. أن استقراء وجمـع الاتجاهات التي تندرج تحتها عشرات الموضوعات الأصولية وانتظام هذه العناويـن تحت اتجاه واحد يجمع شتاتها، فيه تقريب لأبعاد البحث الأصولي، ورسم لحـدوده المتباعـدة، مما يحقـق الإحاطة به ؛ إذ جمع النظير إلـى نظيره غاية مهمة من غايات التأليف والبحث العلمي.

٢. أن تدقيـق النظر في كل مجال من تلك المجـالات وبيان موضوعاتها ومناهجها وميزاتها وعيوبها يفيد في استنتاج وتوليد عناوين جديدة مندرجة تحت تلك المجالات، مما يسهم في معالجة ظاهرة شُح الموضوعات الأصولية.

٣. كمـا أن ذلك التشقيق والتدقيق للمجالات الأصولية يساعد الباحثين في التخطيط الجيد لتلك العناوين، وتحديد مناهجها المتوافقة مع ضوابط مناهج البحث العلمي، مع التقيد باللوائـح المقـررة فـي الجامعات مما يحقـق الثمرة المرجـوة منها، ويمنـع أو يقلل من الاضطراب في منهجية البحث.

٤. وسيسهـم هذا البحث فـي تقريب خلاصة تلك اللوائـح والمناهج العلميـة إلى الأساتذة والمتخصصيـن في نقد وتقويم خطط الرسائل العلميـة المقدمة من باحثي الماجستير والدكتوراه.

٥. يحـدد المجالات التي تحتـاج مزيدَ بحـثٍ، والموضوعات التي أشبعت بحثـاً، مما يحقق التوازن في حركة البحث العلمي في تناوله للعلـوم.

٦. يعطـي تحليلاً شاملاً لمسار الأبحاث والرسائل العلميـة المسجلة في قسم أصول الفقه، والـذي ضم نخبـة من العلماء والمتخصصين الذين ظهـرت بصماتهم العلمية على تلك الرسائل منذ أن كانت فكرة بحثية ومروراً باعتمادها وتقويمها و انتهاءا بالإشراف عليها وتقييمها.

ولهـذا البحث علاقـة واضحة بالأولويات البحثيـة التي رسمتها الجامعـة الإسلامية : حيث سيسهـم فـي تعزيـز وإنتاج البحوث العلميـة من جهة تمكيـن الباحثين من الإحاطـة «بالمجالات البحثيـة» مما يسهل استنتاج واستخـراج الأفكار التي ستتحور إلى موضوعـات وعناوين للأبحاث العلمية.

ومـن جهـة توجيـه الباحثين إلى التـزام المنهجيـة العلمية التـي قررتها اللوائـح والأنظمة الصـادرة عن الجامعة، وهذا سيـؤدي إلى تعزيز وتطوير تلك الأبحـاث والرسائل فيما يتواءم مع

سياسة الجامعة .

كما أنه سيفتح الآفاق أمام اكتشاف المشاريع العلمية الكبيرة لكونه يساعد على المرور بكل «مجالات التأليف» في أصول الفقه، ويمكّن من ضبط وتنظيم تلك المشاريع العلمية في منهجية واحـــدة .

كما أن هذا البحث فيه تسهيل لتحقيق الثمرة المرجوة من دراسة علم أصول الفقه من جهة كونه جمع بين جانبي العلم وهما: «جانب النظرية» و«جانب التطبيق» وهذا أدعى في تحقيق تلك الأبحاث الغاية منها.

وكل ما تقدم يدل على أهمية هذا البحث من جهة إسهامه في توليد الأفكار البحثية مما يعالج ظاهرة شح الموضوعات الأصولية، وتمكينه من تخطيطها وإحكام منهجها العلمي المنضبط بالضوابط العلمية والتنظيمية من الجامعة مما يحل مشكلة الاضطراب في المنهج وصعوبة التخطيط التي تواجه الباحثين، ومن جهة تقييم ونقد وتوجيه تلك الخطط والمشاريع العلمية، ومن خلال إرشاد الباحثين إلى الرسائل التي ستقوي البحث وتكون مصدراً ورافداً له لكونه يرتبط بها ويلتقي معها في أي نقطة التقاء، مما يعالج قلة المصادر والمراجع التي تعاني منها بعض الأبحاث والرسائل.

أما الدراسات السابقة: فلم أقف على دراسة تعنى بجمع «اتجاهات الرسائل العلمية» وتحليل وتطبيق تلك الاتجاهات على الرسائل المسجلة في قسم أصول الفقه في الجامعة الإسلامية، وثمة بحث لمعالي الشيخ الدكتور: عبد الوهاب أبو سليمان بعنوان: (منهج البحث في أصول الفقه) وقد ختم به كتابه: (منهجية الإمام محمد بن إدريس الشافعي-رحمه الله- في الفقه والأصول)، ولم يقصد معالي الدكتور: أبو سليمان -وفقه الله- جمع الاتجاهات البحثية وإنما قصد بيان المنهج العلمي المطلوب في الأبحاث الأصولية من حيث الجملة، واستنتج ذلك المنهج العام من خلال مؤلفات علماء الأصول السابقين منذ عصر الشافعي-رحمه الله- حيث يقول الدكتور أبو سليمان: «استخرجت مبادئ هذا المنهج وعناصره من آثار العلماء الأصوليين البارزين فيه الذين شيدوا أركانه..فأصبحت مؤلفاتهم الأصولية نموذجاً يحتذى في البحوث، ولئن تميز البعض منهم بمنهج مستقل أحيانا، فإن هذا البحث دوّن ما عليه غالبيتهم»(١) ، ثم بنى بحثه على عناصر ثمانية هي: (التصوير العام والحصر لموضوعات البحث، ثم العرض، ثم آراء المخالفين، ثم الإفادة من الآراء، ثم استدلالات الأصوليين، ثم الجدل الأصولي ، ثم العقيدة في أصول الفقه، وثامنها: الفروع وأصول الفقه) أما بحث «الاتجاهات في الرسائل العلمية» فيرصد موضوع ومنهج كل اتجاه على حدة، مع بيان ميزاته وعيوبه، وبيان اللوائح المقررة نظاماً في الجامعة، ووفق العناوين المندرجة تحته والمسجلة في قسم الأصول في الجامعة الإسلامية، وهذا ما يجعلها

---

(١) منهج البحث في أصول الفقه : (ص:١٧٤).

مغايرة لدراسة الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان.

كما أن الدكتور: محمد بن حسين الجيزاني له بحث بعنوان : (منهجيات أصولية) تكلم فيه عن مقدمات في علم الأصول منها : موضوعه والحاجة إليه ونشأته وأثر العقيدة في الأصول وتاريخه.إلى عناوين أخرى لا تتلاقى مع بحث «الاتجاهات في الرسائل العلمية» إلا في موضوع واحد عَنون له:)المشاريع البحثية والرسائل العلمية) وبحثه في الصفحات (٦١-٦٨) وهو عبارة عن توصيات وتوجيهات عامة قدمها فضيلة الدكتور في هذا السياق، ومع أهميتها إلا أنها لا تتعارض ولا تتقاطع مع ما سيتم بحثه ههنا.

أما خطة البحث : فقد قسمت البحث إلى: مقدمة وتمهيد وأحد عشر مبحثاً وخاتمة وفهارس.

فالمقدمة تشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره وعلاقته بالأولويات البحثية في الجامعة الإسلامية، والدراسات السابقة والخطة والمنهج، والتمهيد: في بيان مصطلحات وحدود البحث ثم صلب البحث:

المبحث الأول: اتجاه التحقيق للمخطوطات الأصولية وتحته مطلبان:

المطلب الأول: منهج اتجاه التحقيق للمخطوطات الأصولية.

المطلب الثاني: ميزات وعيوب اتجاه التحقيق.

المبحث الثاني: اتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :موضوعات اتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية.

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية.

المبحث الثالث: اتجاه الأبواب والمسائل الأصولية وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :موضوعات اتجاه الأبواب والمسائل الأصولية.

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه الأبواب والمسائل الأصولية.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه الأبواب والمسائل الأصولية.

المبحث الرابع: اتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :موضوعات اتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي.

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي.

المبحث الخامس: اتجاه الشخصيات الأصولية وتحته ثلاثة مطالب:



المطلب الأول :موضوعات اتجاه الشخصيات الأصولية.

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه الشخصيات الأصولية.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه الشخصيات الأصولية.

المبحث السادس: اتجاه التطبيق الأصولي وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :موضوعات اتجاه التطبيق الأصولي.

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه التطبيق الأصولي.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه التطبيق الأصولي.

المبحث السابع: اتجاه التقعيد الأصولي وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :موضوعات اتجاه التقعيد الأصولي.

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه التقعيد الأصولي.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه التقعيد الأصولي.

المبحث الثامن: اتجاه المقاصد وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :موضوعات اتجاه المقاصد .

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه المقاصد.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه المقاصد.

المبحث التاسع: اتجاه الاستدلال الأصولي وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :موضوعات اتجاه الاستدلال الأصولي.

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه الاستدلال الأصولي.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه الاستدلال الأصولي.

المبحث العاشر: اتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :موضوعات اتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

المبحث الحادي عشر: اتجاه الفروق الأصولية وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول :موضوعات اتجاه الفروق الأصولية.

المطلب الثاني : المنهج العلمي لاتجاه الفروق الأصولية.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب اتجاه الفروق الأصولية.

ثم الخاتمة وتتضمن: أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها بعد كتابة هذا البحث .

وقد سرت على المنهج الاستقرائي التحليلي أوضحه فيما يلي:

١. استقراء قوائم الرسائل العلميــة المسجلة، وتحليلها واستخراج الاتجاهات العامة الأحد عشر اتجاها.

٢. بيــان موضوعات تلك الاتجاهات من خلال رصد أنواع ذلك الاتجاه وصوره التي اندرجت تحتها العديد من العناوين الأصولية.

٣. توضيــح المنهــج العلمي لكل اتجــاه، ملتزماً بذلــك المنهج العلمي المعــروف في مناهج البحث، والمقرر باللوائح والأنظمة الصادرة عن الجهات المسؤولة في الجامعة الإسلامية كعمادة البحث العلمي والأقسام العلمية وعمادة الدراسات العليا.

٤. إبــراز أوجه التميّز والإبــداع والتجديد والأهمية في تلك الاتجاهــات، وإيراد أوجه النقد والعيوب التي قد تلحق ببعض الاتجاهات لمعالجتها وتلافيها قدر الإمكان.

٥. أعزو الآيات ، وأخرج الأحاديث الواردة في البحث ، وأترجم للأعلام غير المشهورين .

هــذا والله أعلم، وأســأل الله -جل جلاله- أن ينفع بهذا البحــث وأن يحقق المرجو منه في تطوير الحركة البحثية في هذا التخصص العلمي المهم والمتجدد، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد :

بيان مصطلحات وحدود البحث .

يــدور هذا البحث حول الاتجاهــات والمناهج للرسائل العلمية المسجلــة بقسم أصول الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

والاتجاهــات هي جمع اتجــاه ، قال في تهذيب اللغة[1]: «خرج القــوم فوجَّهوا للنَّاس الطريقَ توجيهــاً، إذا وَطَّئُــوه وسَلَكُوه حتى استبان أَثَــرُ الطّريق لمن يسلُكُه»، «واتَّجه لــه رأي سنحَ.. وشيء موجــه: إِذَا جُعــل على جهة واحــدة لَا تختلف»[2] ، ومن هذا نعرف أن الاتجاه فــي اللغة يتسع معناه لكن المعنى الملحوظ لما نريده في هذا البحث هو ما يدل على القصد إلى الشيء وتهيئته وتوطئته وسلوكــه وجعلــه واحداً بحيــث لا يختلف ، وليس ثمــت اصطلاح علميٌّ متعارف عليــه للاتجاه لكن يمكن القول بأن المراد به في هذه الدراسة : المسار والطريق الموحّد الذي تسير فيه مجموعة من الموضوعــات الأصولية ، بحيث يكون جامعاً مشتــركاً لها يربط بعضها ببعض ، ومع وجود الفوارق بين الموضوعات إلا أنها لاتحرفها عن مسارها في هذا الاتجاه.

(١) تهذيب اللغة للأزهري : (١٨٧/٦) .

(٢) مختار الصحاح للجوهري : (ص: ٣٣٤) ، وانظر : لسان العرب لابن منظور : (٥٥٨/١٣).

فيكـون دور الاتجـاه هو تنظيم وترتيـب مسائل علم الأصـول ؛ ليمكّن مـن الإحاطة بها، ثم إن الاتجاهـات وإن كانـت محصورة من الخارج إلا أن داخل كل اتجـاه عددٌ كبير من الموضوعات والتفاصيل والممرات بل والمضائق البحثية التي يمكن اكتشافها فيما بعدُ.

وبالاستقـراء والتتبع لعناوين الرسائل يتمكن الناظر مـن أن يحصر «تلك الموضوعات» في الاتجاهات الأحد عشر: فالتحقيق للتراث الأصولي، يقابله التأليف،ثم التأليف يتنوع بحسب موقعه فـي الدرس الأصولي ؛ إذ يتعلق بالمقدمات والمبادئ أحيانا، أو يتعلق بمسائل وأبواب الأصول، ثم إنـه يتعلـق تارة بالدراسة من جهـة الاتفاق والخلاف، أو من خلال الشخصيـات الأصولية، أو من جهـة التقعيد والتطبيق للقوانين الأصولية، أو من جهة المقاصد، أو من جهة الاستدلال الأصولي، أو مـن خلال المصـادر والمؤلفات الأصولية، وأخيـراً من جهة الفروق الأصوليـة ولا يكاد يند أي عنوان عن هذه الأنواع مما دل على صحة الحصر.

والمناهـج جمع منهـج ومن معانية التوضيح يقال: نهج لي الأمر أي: أوضحه، ويأتي بمعنى الطريق[١].

والمنهـج العلمي في الاصطـلاح: «فن التنظيم الصحيح لسلسلة مـن الأفكار العديدة، إما مـن أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكـون بها عارفين»، فيقوم المنهج العلمي على الطريقـة الصحيحة والخطوات العملية التي يتعين على الباحث أن يلتزمها في سبيل الوصول إلى حل مشكلة البحث الذي هو بصدده[٢].

وقسـم أصول الفقه: هـو جهة علمية في كليـة الشريعة بالجامعة الإسلاميـة، نشأ بموجب القرار رقم (٣٢)، الصادر عن المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية، المنعقد في الفترة من (٢٤-٢٥ / ٢ / ١٣٩٧هـ).

ورسالـة قسم أصول الفقه: (العناية بدراسة أصول الفقه وقواعده ومقاصد الشريعة، وفق منهجية علميـة متميزة، والمشاركة في تعليم طلاب الباكلوريوس، وتأهيل طلاب الدراسات العليا لإعداد البحوث العلمية في مجال التخصص، وخدمة المجتمع المحلي والعالمي).

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس: (٥/٣٦١)، لسان العرب: (٢/٣٨٣).
(٢) أزمة البحث العلمي في العالم العربي –د.عبدالفتاح خضر: (ص: ١٧).



المبحث الأول:

اتجاه التحقيق للمخطوطات الأصولية

وتحته مطلبان:

المطلب الأول:

منهج اتجاه التحقيق للمخطوطات الأصولية

المطلب الثاني:

ميزات وعيوب اتجاه التحقيق للمخطوطات الأصولية

المطلب الأول:

منهج اتجاه التحقيق للمخطوطات الأصولية :

التحقيق في اللغة : يأتي بعدة معانٍ منها : الإحكام والإثبات واليقين والتصحيح يقول ابن فارس (٣٩٥هـ) : «الحاء والقاف أصلٌ واحدٌ، وهو يدلُّ على إحكام الشيءِ وصحَّته»[١]

والمخطوط : هو ما كتب بخط اليد على ما يمكن الكتابة عليه ، ثم اصطلح على قصره على ما يقابل المطبوع ، أي: الكتاب الذي كتب بخط اليد[٢].

وقد اعتنت الأقسام العلمية -في مختلف التخصصات- بالمخطوطات المتعلقة بالتخصص ففتحت المجال للباحثين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه لدراسة وتحقيق كتب التراث؛ لاستخراج المصادر الأصيلة التي تعتبر أساساً ومنطلقاً لبناء وتطوير ذلك العلم[٣].

ولأن الرسائل العلمية تصدر عن متخصصين وتلتزم منهجاً علمياً متقناً دقيقاً أميناً موضوعياً أصبحت مخرجات هذا الاتجاه من كتب التراث تحظى في أوساط المتخصصين بالعناية والموثوقية .

ولرصد المنهج العلمي لاتجاه التحقيق للمخطوطات الأصولية يمكن أن تحدد وظيفة التحقيق العلمي في جانبين :

الجانب الأول: الدراسة العلمية للكتاب المراد تحقيقه وللمؤلِّف :

ودراسة الكتاب: تكون بتحرير اسم الكتاب، ونسبته للمؤلف، ثم بيان مصادر المؤلف ومنهجه الذي سلكه في كتابه، ثم بيان القيمة العلمية للكتاب والمآخذ عليه.

أما دراسة المؤلف: فيقوم الباحث بالترجمة للمؤلف ويبين: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، وتاريخ ولادته ووفاته، ثم يتكلم عن نشأته العلمية ويذكر شيوخه وتلاميذه ونتاجه العلمي، وثناء العلماء عليه، وبيان مذهبه العقدي والفقهي.

الجانب الثاني: التحقيق العلمي للكتاب:

إذا لم يجد الباحث إلا نسخة واحدة فريدة للمخطوط فإنه يقوم بنسخها وفق قواعد الإملاء الحديثة ، دون الإشارة إلى ما كُتب في المخطوط مخالفاً لقواعد الإملاء الحديثة ، ومن ثم يقوم بمقابلة مانسخه هو على المخطوط للتحقق من صحة ودقة نسخه.

أما إن وجد أكثرَ من نسخه للمخطوط فإنه يعطي رمزاً مناسباً لكل نسخة، وللباحث في نسخ النص ومعرفة مايُثبت في المتن عند اختلاف النسخ إحدى طريقتين:

---

(١) انظر : مقاييس اللغة : (١٥/٢) ، لسان العرب : (٤٩/١٠) .

(٢) انظر : البحث الأدبي بين النظر والتطبيق -علي علي صبح : (ص:٨١).

(٣) انظر : تحقيق النصوص ونشرها-عبدالسلام هارون : (ص:٩) .

الأولـى : طريقة النسخة الأم(١) -الأصل-: بأن يجعل إحـدى النسخ «أصلاً» يعتمده في نسخ النص ، ويثبته في المتن ، ومن ثم يقابل عليه بقية نُسخ من المخطوط ، ويجعل الفروق الموجودة فـي تلك النسخ في الهامش ، وهـذه الطريقة تقلل من تدخل الباحث في تغيير النص فتعطي أماناً من هذه الناحية ؛ لأن اجتهاد الباحث ليس صواباً دائماً ، بل كثيراً مايستدرك على المحققين فيما جعلوه في الهامش بأنه هـو الصواب وليس ما أثبتوه في المتن.

الثانية : طريقة النص المختار «التلفيق»: بأن يختار الباحث النص الذي يراه صحيحاً، دون التقيد بنسخة معينة، ويثبت ماعدا النص المختار في الهامش حال وجد اختلاف بين النسخ.

ومـا جُـزم بخطئه في جميع النُسخ فعلـى المحقق أن يبقيه كما هـو، ويضعه بين معقوفتين هكـذا [ ]، ويبيِّـن الصـواب في الهامش ، وإذا وجـدت كلمة غير مقروءه فيتـرك لها فراغا بين قوسين أو ترسم كما هي.

ويمكن للأقسام العلمية أن تتبع منهجاً محدداً يُلزم به الطلاب لضبط النتاج العلمي الخاص به ومنعاً لحصول الاختلاف.

ثم يلتزم المحقق بالمنهج الفني في خدمة النص المحقق:

فمـن المتعـارف عليه علمياً فـي «الرسائل العلميـة»: التزام عزو الآيـات القرآنية ، وتخريج الأحاديـث والآثـار ، وترجمة الأعلام غيـر المشهورين -ممـن ذكروا في متـن الرسالة-، وتوثيق النقـولات من مصادرهـا الأصيلة ، ونسبـة الآراء إلى قائليهـا، وتوضيح المصطلحـات والألفاظ الغريبة، ويعرف بالبلدان والأماكن ، والعناية بوضع علامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشـكل، والتعليق علـى ما يحتاج إلى تعليق في المخطوط مما يتبين فيـه خطأ المصنف أو وهمه ونحو ذلك، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

---

(١) كأن تكون بخط المؤلف أو قرأت عليه أو عليها خطه أو قوبلت على نسخة المؤلف أو عليها سماعات للعلماء أو عليها تملّك أو خطها واضح وحسن أو عرف ناسخها وتاريخ نسخها . انظر : تحقيق النصوص ونشرها-عبدالسلام هارون : (ص: ٣٥) .

المطلب الثاني:

مميزات وعيوب اتجاه التحقيق

أولاً: المميزات:

لا شك أن استخراج ما كتبه العلماء السابقون من كتب يعد من أهم ما يفيد المتخصصين؛ لأن العلوم تتراكم جيلاً بعد جيل ومما ميز أمة الإسلام النتاج العلمي العظيم الذي تزخر به مكتبات العالم حيث تذكر الأبحاث المتخصصة في علم التحقيق أنها ربما تصل إلى حوالى ثلاثة ملايين مخطوطة بشتى العلوم، وألفها علماء بلغوا الدرجات العالية في العلم والاجتهاد.

ثم إن اتجاه التحقيق يثري الساحة العلمية في التخصص بالكتب الأصيلة مما يوسع النظر ويزيل الغموض ويحل المشكلات العلمية من خلال التكامل بين كتب التخصص القديمة والحديثة.

وتزداد أهمية وخطورة اتجاه التحقيق بقدر قوة وصلابة وأهمية المخطوط من حيث تقدم مؤلفه وكونه من أهل التميز والنبوغ العلمي، ومتانة المخطوط نفسه وشموله وعدم اقتصاره على النقولات المشهورة المتداولة في غيره، وسلامة أوراق المخطوط من الأخطاء والعيوب الناتجة عن سوء الحفظ وطول الزمن.

ثانياً: العيوب:

ومن عيوب هذا الاتجاه تأخر عصر المؤلف وعدم تميزه أو خمول ذكره وإعراض أهل العلم عن كتبه، أو كثرة النقولات المشهورة دون وجود تحقيقات علمية له في ذلك المخطوط، أو كان المخطوط مجهول المؤلف أو العنوان أو فيه نص وسقط كبير، فكل هذه الأعراض تقلل من القيمة والجودة المطلوبة في المخطوط المراد تحقيقه تحقيقاً علمياً، وإن كانت الأقسام تمنع من تسجيلها كرسائل علمية إلا أنه يبقى عائقاً في طريق تحقيق كتب التراث الأصولي.

كما أن من عيوب بل وخطورة سلوك هذا الاتجاه اكتشاف تحقيق علمي على هذا المخطوط بعد تسجيله وأثناء عملية التحقيق؛ لأن هذا ربما يؤدي إلى التعطيل والإلغاء للرسالة من قبل القسم، فعلى السالك لهذا الاتجاه التأكد من عدم وجود تحقيق علمي للكتاب من خلال البحث والسؤال لأهل التخصص ومخاطبة الجامعات والمراكز والمكتبات التي تعنى في ذلك.

ومما يرمى به هذا الاتجاه السهولة وأن طلاب الدراسات العليا يتسابقون إليه لما اشتهر في الأوساط العلمية أنه طريق سهل وسريع لنيل الدرجة العلمية!

وهذا ما حدا بعدد من المتخصصين الأفاضل بطلب قصره على مرحلة الماجستير فقط، دون مرحلة الدكتوراه، ولكن في رأيي القاصر أن التفريق بين المرحلتين ليس واضحاً إذ إن توافر مهارات وأدوات كتابة الرسائل متوفرة لكل من تأهل لهاتين المرحلتين.

كما أن دعوى السهولة واليسر في التحقيق التي هي سبب التفريق غير مسلمة وإن كانت



مشتهرة متداولة، بل الواجب إشاعة المتطلبات الحقيقية والمهمة الصعبة التي تنتظر المحقق مما يجعلـه يسلك هذا الطريق متحمساً للبذل والجهـد والتعب لا أن يُقبل على التحقيق وهو مستحضر الراحة وعدم الجدية، فأي الحالين هو الأولى؟!

وهـذه النظـرة الدونية ربما أسهمت في إخـراج رسائل التحقيق خالية مـن التحقيق ، وهذا يتطلـب معالجة ظاهرة ضعـف التحقيق بتغيير تلك النظرة أولا وعـدم إكسابها طابعاً نظامياً بأن تقـرر كنظـام للدراسات العليـا ، ويتطلب بث البرامج فـي الأقسام العلمية تمكن مـن إحياء ملكة التحقيـق وبعثهـا من جديد ليكـون طلاب الدراسات العليـا خير من يتولون هـذه الوظيفة العلمية المرموقـة وتكون جـزءا حياً نشطـاً في مسيرتهـم وحياتهـم وشخصيتهم العلميـة ، بحيث تكون رسائلهم في المرحلتين معززة لهذه الملكة فتجعلهم يبنون عليها فيما بعد.

كمـا أن التحقيـق العلمي للتراث الذي طبـع تجارياً بطبعات مضطربـه وغير مخدومة وغير موثوقـة أيضاً سيفتح آفاقاً علمية جديدة ويعطـي العلمية والموثوقية والأمان لتلك الكتب المتميزة التـي لاتستحـق أن تبقى بلباسـ التجار البالي بل تتطلـب أن يزينها المحققـون ويرصعونها بالدر المكنـون لتبقى منارات يهتدى بمافيها من علوم ، زد على ذلك إعراض المتخصصين عن تحقيق كتب تخصصهم -التي هي ميراثهم من آبائهم في العلم- سيفتح تلك الخزائن لغير المتخصصين الذين لا أدوات علمية عندهم .





المبحث الثاني:

اتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية

المطلب الثالث:

ميزات وعيوب اتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية:

يحصل التلازم بين علمين مختلفين لكن أحدهما يكون للآخر كالمقدمة الموصلة إليه كما في علوم الآلة التي تفتح الباب إلى علوم الغاية وتكون كالمقدمة لها ، هذا فيما بين العلوم .

وحتى داخل العلم الواحد تكون مقدمات ومبادئ تمهد لبناء ذلك العلم بناءاً علمياً محكما ، وعلم أصول الفقه -كباقي العلوم- له مقدمات يقررها علماؤه في بداية كتاباتهم الأصولية.

والمقدمات جمع مقدمة وأصل معناه اللغوي «السبق»[١] ، ومقدمة العلم: «مايتوقف عليه الشروع في ذلك العلم»[٢] ، والمبادئ يفرق بينها وبين المقدمة بكون «المقدمة أعم من المبادئ، وهو ما يتوقف عليه المسائل بلا واسطة، والمقدمة ما يتوقف عليه المسائل بواسطة أو بلا واسطة»[٣] ، ويفرق بين مقدمات الكتاب ومقدمة العلم بأن مقدمة العلم يتوقف عليها العلم بخلاف مقدمة الكتاب[٤].

وعلماء الأصول يقدمون لأصول الفقه بنوعين من المقدمات والمبادئ :

الأول : ما يتعلق بتعريف علم الأصول تعريفاً إضافياً ولقبياً ، وموضوعه ، واستمداده، وفضله وبقية ماعرف بالمبادئ العشرة لعلم التي جمعها الناظم بقوله :

إن مبادئ كل علم عشرة ... الحد والموضوع ثم الثمرة
ونسبة وفضله والواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفا[٥]

الثاني : المقدمة المنطقية تدور حول بعض الاصطلاحات التي يستعملها الأصوليون ومطروقة في المنطق : كالدليل والعلم والإدراك والنظر والحد وغيرها مما يستفتح بها بعض الأصوليين كتبهم الأصولية ، وأول من قام بذلك أبو حامد الغزالي في كتابه «المستصفى»[٦].

وهذا الاتجاه مبثوثة عناوينه في ثنايا الاتجاهات الأخرى وإنما أفرد ما يتعلق بالتقاسيم لمسائل وأبواب هذا العلم وهي ما يذكر في مقدمات علم الأصول لبيان مسائل العلم.

---

(١) انظر : مقاييس اللغة لابن فارس : (٥٤/١) .

(٢) الكليات للكفوي: (ص:٧٨٠) ، شرح الكوكب المنير لابن النجار: (٥٤/١) .

(٣) التعريفات للجرجاني : ، (ص:٢٢٥) .

(٤) التحبير شرح التحرير للمرداوي : ، (١٣٦/١) .

(٥) انظر : فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال-للرائقي الصعيدي : (ص:١٦٩) .

(٦) انظر : التحبير شرح التحرير للمرداوي : (١٣٦/١) ، شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمة : (ص:١٨٦) .

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية

يعتمد منهج هذا الاتجاه على الاستقراء والجمع للمادة الأصولية المتعلقة بالمقدمات والمبادئ ومن ثم تحليلها وترتيبها وفق ترتيب معتبر لدى الأصوليين.

يقوم الباحث بصياغة تلك العناصر إما على هيئة مسألة أو أصل أو قاعدة أو تقسيم ومن ثم يبدأ بتوضيحها وشرحها وبتحرير النزاع فيها إن كانت محل خلاف ويذكر الأقوال منسوبة لقائليها ويبين أدلة المذاهب ومناقشاتها ثم الراجح مع دليل الرجحان.

وفي التقاسيم يتم نقل طرق العلماء في تقسيمهم لهذه القاعدة أو المصطلح ووجه الاختلاف في التقسيم من حيث التأثير وعدمه ، واختيار التقسيم الأرجح.

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية :

فمن المتعارف عليه علمياً في «الرسائل العلمية»: التزام عزو الآيات القرآنية ، وتخريج الأحاديث والآثار ، وترجمة الأعلام غير المشهورين -ممن ذكروا في متن الرسالة- ، وتوثيق النقولات من مصادرها الأصيلة ، ونسبة الآراء إلى قائليها ، وتوضيح المصطلحات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه المقدمات والمبادئ الأصولية

أولا : المميزات :

تقدم أن مبادئ ومقدمات العلم تتوقف عليها معرفة ذلك العلم وهذا يعتبر ميزة لهذا الاتجاه ؛ إذ هو الممهد لبناء الملكة الأصولية على فهم وإفهام لعلم الأصول ؛ لكونه يعطي فكرة عامة محيطة بأبواب هذا العلم من حيث حقيقة علم الأصول التي تدور في فلكها جميع عناصر وأجزاء وذرات علم أصول الفقه.

ويتميز بإعطاء الأهداف والثمار المرجوة في علم الأصول ويمهد للدرس الأصولي بذكر فضله ومنزلته بين العلوم .

ويعطي العلوم المشاركة لعلم الأصول والتي يستمد مادته منها ، أو تلك التي يعطيها من محتواه العلمي ما يسهم في فهمها واستخراج معانيها ودلالاتها كالفقه والتفسير وشروح الحديث .

ويعرض لرسم خارطة لعلم الأصول من خلال حصر أبوابه ورؤوس مسائله التي تجمع شتاته وتلم متفرقاته.

ثانياً : العيوب :

وعيوب هذا الاتجاه ربما تتمحور حول شح مادته ؛ إذ يتناوله الأصوليون بطريقة مجتزأة لكونه في مقدمة الكتاب فربما تناولوه عرضاً لا أصالة وهذا يجعل سلوك التفصيل والتشقيق لهذا الاتجاه من الصعوبة بمكان.



المبحث الثالث:

اتجاه الأبواب والمسائل الأصولية

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الأبواب والمسائل الأصولية

المطلب الثاني :

المنهج العلمي لاتجاه الأبواب والمسائل الأصولية

المطلب الثالث:

ميزات وعيوب اتجاه الأبواب والمسائل الأصولية

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الأبواب والمسائل الأصولية:

يتكوّن علم أصول الفقه من أبواب ومسائل متعددة، منتظمة وفق ترتيب دقيق محكم حيث برع علماء الأصول في دراسة مسائل هذا العلم دراسة متكاملة، تجمع شتات مباحثه الغزيرة؛ ليسهل لطالب هذا العلم الفهم والاستيعاب لموضوعات أصول الفقه.

وقد سلكوا في تدوين علم الاصول مسلكين :

الأول: مسلك الاستيعاب لجميع أبواب علم الاصول.

الثاني: مسلك الاقتصار على بعض أبواب ومسائل هذا العلم؛ فيما يحتاج الى إفراده بالتأليف لمزية يراها ذلك المؤلف[1]

ومن الممكن إرجاع جميع مسائل وموضوعات علم الأصول إلى أبواب أربعة:

باب الأحكام.

باب الأدلة.

باب دلالات الألفاظ.

باب الاجتهاد والتقليد.

وتتفرع تحت كل باب من هذه الأبواب الكثير من الفصول والمسائل التي تتفاوت من حيث حاجتها إلى البحث بمفردها أو بحثها تحت الباب الذي تندرج فيه.

وقد عني الباحثون في قسم أصول الفقه بأن يفردوا في رسائلهم في الماجستير والدكتوراه دراسة بعض الأبواب والمسائل التي تتناسب مع المرحلة، فيما لم يسبق دراسته والتأليف فيه بخصوصه مما تستدعي الحاجة الكتابة فيه، والتعمق في أبعاده ومراميه.

---

(١) كما هو صنيع القرافي في : «العقد المنظوم في صيغ الخصوص والعموم»، وكذلك الحافظ العلائي في : «تنقيح الفهوم في صيغ العموم» و«تفصيل الاجمال في تعارض الأقوال والافعال».

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه الأبواب والمسائل الأصولية

يقـوم المنهـج في هـذا الاتجاه علـى الاستقراء حـول ذلك الموضـوع في مظـان وروده في المصادر الأصيلة، ومن ثم تحليل تلك المادة الأصولية وتوزيعها على أبواب وفصول الرسالة.

وبعد تقسيم البحث بحسب الخطة إلى أبواب وفصول ومباحث وفق ترتيب علمي معتبر

يلتـزم الباحـث العناية التامة بصياغة تلـك المعلومات صياغة علمية إمـا على هيئة قواعد أصولية، أو على هيئة مسائل.

يقـوم الباحث بالتعريـف بالمسألة أو القاعدة وبالتوضيح لمـا تتضمنه من ضوابط وشروط وقيود.

إن كانـت المسألـة أو القاعـدة محل إجماع بين علمـاء الأصول فيقوم الباحـث بتوثيق ذلك الإجماع، وإن كانت خلافية فيعتني الباحث بتحرير محل النزاع فيها، ثم ذكر الأقوال في المسألة مع نسبتها الى قائليها، ثم بيان أدلة تلكم المذاهب ومناقشاتها، مبيناً الراجح منها وأدلة الترجيح.

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية:

فمـن المتعـارف عليه علمياً فـي الرسائـل العلمية: التزام عـزو الآيات القرآنيـة ، وتخريج الأحاديـث والآثـار ، وترجمة الأعلام غيـر المشهورين -ممـن ذكروا في متـن الرسالة-، وتوثيق النقـولات مـن مصادرها الأصيلـة ونسبـة الآراء إلى قائليهـا ، وتوضيح المصطلحـات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه الأبواب والمسائل الأصولية

أولاً : المميزات :

لاشك أن هذا الاتجاه هو «الاتجاه الرئيسي» ليس في علم أصول الفقه بل في كل العلوم، إذا إن العلم هو عبارة عن مسائل وأبواب يتكون بمجموعها كيان هذا العلم.

ولأن الأليق في الرسائل العلمية التحليل والتفصيل صارت أنظار الباحثين في الماجستير والدكتوراه تتلمس وتنقب في دقائق ومسائل وأبواب علم الأصول؛ لاكتشاف الموضوعات التي تصلح للكتابة فيها، ويمكن تشقيق مسائلها وتحليل أجزائها للوصول الى التصور الواضح والتصديق الراجح ،يقول الإمام الشافعي -رحمه الله-: «من طلب علماً فليدقق فيه ؛ لئلا يضيع دقيق العلم»[1].

كما أن هذا الاتجاه يركز على دراسة بعض الأبواب ؛ لأن الأصوليين على مر العصور كانوا يُعنون بدراسة جميع أبواب علم الأصول ، ومن القليل النادر نجد مؤلفات خاصة في بعض الأبواب؛ لهذا كانت دراستهم لمسائل العلم متقاربة من حيث السطحية والعمق، وحتى من تعمق من أصحاب الدواويين الموسوعية يتفاوتون في التقرير والتحرير، مما أحدث حاجة ماسّة إلى إفراد تلك المسائل، وجمع كلام الاصوليين المتناثر والمتنافر -أحيانا- بين تلك الدواوين ليحصل الجمع لمتناثره، والتأليف بين متنافره.

ولأن هذا التعمق يحقق التخصص المنوط بتلك الأقسام العلمية ، ويشكل بمجموع تلك الدراسات مكتبة علمية موسوعية تسهم في خدمة التخصص.

ثانياً: العيوب:

لعل أبرز عيوب هذا الاتجاه: هو قلة موضوعاته ؛ لأن أقسام الأصول في شتى الجامعات والبلدان تتوجه أنظار دارسيها نحو هذا الاتجاه العلمي ، فلا تكاد تجد موضوعاً إلا وقد سبق الكتابة فيه، بل قد تتوفر وتتكاثر عدة رسائل في الموضوع الواحد! .

ولكن المتأخر قد يتفطن لأماكن ومواطن مسائل في العلم لم يرها من سبقه، وكم ترك الأول للآخر -كما يقال-.

لهذا يجدر بطلاب الدراسات أن ينعموا النظر، ويدققوا الفكر والتأمل بين زوايا ومضايق هذه الأبواب والمسائل ؛ فلربما وجدوا مايحتاج للكتابة سواء بمفرده أو بالمقارنة مع زوايا أخرى ، في نفس الباب أو حتى في غيره من الأبواب ، إذ لو توقف الباحثون في هذا الاتجاه لما وصلوا به الى ما نراه فيما سجل من الرسائل في القسم.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات للنووي : (١/٥٤) .



المبحث الرابع:

اتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي

المطلب الثالث:

ميزات وعيوب اتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي:

تنقسم مسائل العلم من حيث آراء ومذاهب العلماء إلى قسمين :

مسائل مجمع عليها.

ومسائل مختلف فيها.

ولكل قسم طريقة خاصة في التعامل معه والموقف منه ؛ إذ المتفق عليه يؤخذ كمُسَلَّمَات بحيث لا تخضع لنظر الخلافيين ولا يجوز نقض ما أجمع عليه علماء الأمة في أيّ عصر من العصور ، أما المسائل الخلافية فتبقى تحت نظر العلماء كلٌّ يرجح من الأقوال مايراه أسدّ دليلاً وأحدّ تعليلا .

ويتوسط بين ذينك النوعين من المسائل ما تضطرب فيه النقولات بين من يحكي الإجماع ، وآخر ينقل في نفس المسألة خلافاً.

وثمة نوع يندرج تحت المسائل الخلافية ؛ لكن الخلاف فيه لا يؤبه به ظن ولا يلتفت إليه لكونه خلافاً لفظياً ، فلا يتعنى الأصوليون للنزال والجدال والاستدلال في هذا النوع.

ولأجل هذا التنوع في المسائل من حيث الخلاف والوفاق أصبحت أنظار الباحثين متوجهة ومسلطة عليه لتحديد موقع المسائل من هذا التشابه والتشابك .

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي

يقوم منهج هذا الاتجاه على الجمع للمادة المرتبطة بهذا الاتجاه من خلال استقراء المصادر الأصلية المعتمدة عند علماء الأصول ، أو من خلال كتاب معينٍ بحسب حدود الدراسة.

ومن ثم وضع عناوين مناسبة لكل مسألة ، والاقتصار على الإجماعات أو الاختلافات في مسائل الأصول دون مسائل العلوم الأخرى التي يذكرها الأصوليون في كتبهم.

توضيح تلك المسائل توضيحاً وافياً لغرض تسهيلها مع التمثيل لها.

ذكر من نقل الإجماع أو نوع الاختلاف من الأصوليين، مع ذكر صيغهم في هذا النقل.

وصيغ نقل الإجماع هي كما يلي:

لفظة الإجماع ، والاتفاق، وما تصرف منهما ، وألفاظ نفي الخلاف والنزاع في المسألة كقولهم : لا خلاف ، لا نزاع ، لم يقل أحد بخلافه، لاينبغي أن يكون فيه خلاف ، لم ينكره أحد ، قال به جميع المذاهب أو عامة العلماء ، أو العلماء مطبقون.. وهكذا.

دراسة تلك النقولات وذكر مستند ذلك الإجماع ، ومن ثم التحقق من صحة نقل الإجماع من خلال كلام الأصوليين فيما لو أجروا الخلاف في المسالة ، أو نصوا على أن نقل الإجماع فيه نظر.

ودراسة ذلك النقل للخلاف من حيث صحة نسبته إلى المخالف ومن حيث كونه مسبوقاً بالإجماع أم لا ، ومن حيث هل الخلاف المنقول في جميع أجزاء المسألة المجمع عليها أم في بعضها ليصار إلى الجمع بين النقولات ما أمكن .

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية :

فمن المتعارف عليه علمياً في «الرسائل العلمية»: التزام عزو الآيات القرآنية ، وتخريج الأحاديث والآثار ، وترجمة الأعلام غير المشهورين -ممن ذكروا في متن الرسالة- ، وتوثيق النقولات من مصادرها الأصيلة ، ونسبة الآراء إلى قائليها ، وتوضيح المصطلحات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه الخلاف والاتفاق الأصولي

أولاً : المميزات :

لـم يتصـدَ المتقدمـون ولا المتأخرون قبـلُ إلى كتابة مؤلفـات في مادة هـذا الاتجاه والتي تتمحـور حول اتفاقـات الأصوليين في مسائل أصول الفقه ، أو حتى الخلاف اللفظي ، فكان سلوك هذا الاتجاه متحتم على طلاب الدراسات العليا من متخصصي أصول الفقه لما فيه من الجِدة في الكتابة ، ولكونه يجمع النظير إلى نظيره والشبيه إلى شبيهه وهذا مجال من أعلى مجالات البحث والتأليـف ، فكيف إذا كانت هذه النظائـر تشترك في أعلى وأهم عنصر من عناصر المسألة وهو «حكمها» وفي أقوى حالاته وهي حالة «إجماع العلماء» على ذلكم الحكم .

وبقية العلوم عني العلماء بجمع المسائل المتفق عليها في ذلك العلم فرأينا «مراتب الإجماع» لابن حزم ، و«الإجماع» لابن المنذر إضافة إلى اهتمام الفقهاء في نقل الإجماعات في ثنايا كتبهم الفقهيـه، أما الأصول فلم تحـظ إجماعاتهم بمثل ذلك فكان حري بالمتخصصين أن يشمروا عن سواعد أقلامهم ليجمعوا ويحللوا ويحرروا هذا الموضع المهم والخفي.

يقـول ابـن تيمية (٧٢٨هـ) : «وإذا ثبت إجماع الأمة على حكـم من الأحكام؛ لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم فإن الأمة لا تجمع على ضلالة»[1] .

ثانياً : العيوب :

تكمـن عيـوب هـذا الاتجاه فـي كون طبيعـة حال نقـولات الإجماع تكـون بطريقـة مقتضبة ومختصـرة، مما يجعل من الصعوبة بمكان توسيع مجـرى البحث في هذا النوع من المسائل لشح المعلومات حولها من شرح وتوضيح وبيان مستند ونقد.

إضافـة إلى ذكـر نقولات الإجماع في غيـر مظانها، حيث تذكر على هيئـة استدلال لمسائل أخرى أو في معرض مناقشات لتلك الأدلة، أو في هيئة شرط أو قيد لتلك المسائل

ولعـل هذيـن الأمرين يجعلان من الصعوبة بمـكان الوصول إلى تحقيق صحـة الإجماع ؛ إذ مجـرد نقل الخـلاف يعتبر مؤثراً في صحة دعـوى الإجماع، وهذا -فيما يبـدو- هو ماجعل غالب الأصوليـين يعرضـون عن نقل ونقـد الإجماعات الأصوليـة، واقتصارهم علـى المسائل الخلافية فصـار القلة من محققي الأصول يطرقون هذا النوع مـن المسائل نقلاً وتحقيقاً بشكل غير مطرد بل متفاوت.

وهذه العيوب تنسحب على ناقل الخلاف اللفظي أيضا.

---

(١) مجموع الفتاوى : (١٠/٢٠).



المبحث الخامس:

اتجاه الشخصيات الأصولية

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الشخصيات الأصولية

المطلب الثاني :

المنهج العلمي لاتجاه الشخصيات الأصولية

المطلب الثالث:

ميزات وعيوب اتجاه الشخصيات الأصولية

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الشخصيات الأصولية:

تقوم العلوم على جهود علمائها المتخصصين فيها، الذين بلغوا رتباً عاليةً في التخصص والنبوغ العلمي، وأسهموا في تحرير وتطوير مباحث هذا العلم.

لهذا درج الباحثون في الدراسات العليا إلى تتبع وجمع آراء العلماء الذين برعوا في علم أصول الفقه، وكان لهم مشاركات علمية واسعة ومؤصلة تصلح و تتناسب مع رسائل الماجستير والدكتوراه حيث تغطي أغلب مباحث أصول الفقه، ومن ثم دراسة تلك الآراء ومقارنتها بآراء الأصوليين، وإبراز الجانب الأصولي لدى ذلك العالم، والتعمق في منهجه العلمي في تقرير وتطبيق القوانين الأصولية في بقية العلوم الشرعية.

وتركز تلك الرسائل على «الشخصيات العلمية» التي لها مشاركات أصولية متفرقة في المصنفات ولم يكن لها كتاب في أصول الفقه، فتجمع مادته الأصولية من مصنفاته في العلوم الأخرى كاللغة والتفسيروشروح الحديث والفقه وغيرها، أو من خلال كتب الأصوليين الذين يذكرون آراء ذلك العَلَم.

أما الكتابة في استدراكاتهم وإعمالهم وتطبيقاتهم للقواعد الأصولية ومنهجهم الأصولي والفروق الأصولية عندهم والمقاصد الشرعية؛ فلا يشكل عليها كون العلم له مؤلفات في الأصول، بل في الغالب إنما تستخرج هذه المجالات من المؤلفات الأصولية لتلك الشخصية.

كما أن الشخصية المدروسة ههنا قد تكون شخصية حقيقية، وقد تكون شخصية اعتبارية كأصحاب المذهب الواحد، أو بعض الشخصيات المنحرفة عن الحق كالمستشرقين أو الحداثيين فتدرس شبههم وطعونهم على أصول الفقه وتفنّد وتبدّد.

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه الشخصيات الأصولية

تجمع المادة الأصولية للشخصية في جميع أبواب أصول الفقه من خلال كتب ذلك العلم وممن نقل عنه تلك المادة العلمية من الأصوليين ، وترتيب تلك المادة وفق ترتيب إحدى الكتب المعتبرة في الفن .

ثم تدرس تلك المادة الأصولية لذلك العالم على هيئة مسألة أو قاعدة، ثم يوضع العنوان المناسب لها ثم تُشرح المسألة أو القاعدة وتوضّح توضيحاً وافيا .

تصدير تلك المسألة برأي العالم سواء صرح به هو، أو نُقل عنه ، والتحري والتحقيق من ذلك النقل فيما لو اضطرب النقل عنه.

إذا كانت المسالة مجمعاً عليها يكتفى بنقل وتوثيق الإجماع الموافق لرأي العالم .

وإن كانت خلافية ؛ فيحرر محل النزاع ، فإن وافق رأيُ العالم مذهبَ الجمهور فيُكتفى بذكر أدلة الجمهور، ويشار إلى المخالفين في الحاشية، أما اذا كان رأيُ العالِم مخالفاً لرأي الجمهور أو لم يتبين مذهب الجمهور ؛ فيذكر من وافق رأي المؤلف من العلماء، ثم يذكر أدلة كل فريق ، ومناقشتها ، وبيان الراجح ، مع ذكر وجه الترجيح .

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية :

فمن المتعارف عليه علمياً في الرسائل العلمية: التزام عزو الآيات القرآنية ، وتخريج الأحاديث والآثار ، وترجمة الأعلام غير المشهورين -ممن ذكروا في متن الرسالة-، وتوثيق النقولات من مصادرها الأصيلة ونسبة الآراء إلى قائليها ، وتوضيح المصطلحات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه الشخصيات الأصولية

أولاً : المميزات :

إن «نتاج» هذا الاتجاه بعد إتمام «بحثه» عرضاً وشرحاً ومقارنةً وترجيحاً يعتبر مؤلفاً أصولياً متكامـلاً ، ويضاف للمكتبة الأصولية كأي مؤلَّف ، لهـذا فلا شك أن كاتبه سيكتسب من المهارات والملـكات في عرض مسائـل أصول الفقه، وتحليلهـا ما يجعله في مصاف أهـل التحقيق في هذا العلم .

يـزداد تميّزُ البحث بقدر المكانه العلمية لذلك العالم ، ككونه من المتقدمين ، وطرقه لأكثر المسائـل الأصوليـة ، ومدى تطبيقه ونقـده واستدلاله ومناقشاته لقضايا علـم الأصول ، واهتمام الأصوليين به، ومشاركته في بقية العلوم الشرعية.

وإبراز هذا كله سيكون نافعاً مفيداً ، وسيزداد انتفاع الباحث بالكتابة في هذا الاتجاه لكونه سيدرس ذلك العَلَمَ دراسةً عميقة ، ولن يقتصر على الجوانب الأصولية، بل سيتجاوز ذلك كله الى دراسة : سيرته، وحياته ، وأثره العلمي والعملي.

وكذلك استكشاف ظروف العصر الذي عاشه من الناحية الاجتماعية والسياسية والعلمية، ولا شـك أن دراسة كل ذلك ستسهم في تكويـن الملكة العلمية والأصولية للباحث وللقارئ على حد سواء .

كما أن هذا الاتجاه فيه رد للجميل لأولئك العلماء الأفذاذ الذين خدموا الدين، وأسهموا في بقاء ونشر العلم الشرعي عموماً ، وعلم أصول الفقه خصوصاً حتى وصل إلينا اليوم بأحسن صوره وبأكمل حال.

ثانياً: العيوب :

مـا تقدم من تلك المعاني التـي إذا ما توفرت في الشخصية صار البحث متميزاً قد تفقد أو تنقصـ فتضعـف جودة البحث بقدر نقص تلك الصفات في ذلك العَلَـم كأن يكون متأخراً أو ليس من أهل التحقيق في الفن، أو كونه غير مشارك في العلوم، أو مادته الأصولية ليس فيها تميز وجِدّة بل يغلب عليه النقل، أو كانت في بعض أبواب الأصول لا أكثرها.



المبحث السادس:

اتجاه التطبيق الأصولي

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه التطبيق الأصولي

المطلب الثاني :

المنهج العلمي لاتجاه التطبيق الأصولي

المطلب الثالث:

ميزات وعيوب اتجاه التطبيق الأصولي

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه التطبيق[١] الأصولي.

لا يخرج علم أصول الفقه عن أحد جانبين:

الجانب التقعيدي : ويعنى بالقاعدة الأصولية -تصويراً وتحليلاً ومقارنةً- منذ أن كانت سليقة وملكة وسجية عند نزول التشريع، ومروراً بعصر الصحابة -رضي الله عنهم- ، الى أن دونت مسائل وقواعد الأصول في عصر الإمام الشافعي ، إلى أن اكتمل بناء القواعد الأصولية.

الجانب التطبيقي: ويعنى باستعمال وتطبيق ما تقرر في الجانب النظري التقعيدي، وتفعيل تلك القواعد ، ورصد تأثيرها في الفروع المندرجة تحتها، واختبار الفروع هل خُرّجت تخريجاً سليماً ومعرفة كيفية التعامل مع النوازل بإعادتها إلى قواعدها، وإعمال القواعد في الأدلة الشرعية لاستنباط الأحكام ، ولكشف معاني أدلة التشريع.

وعلماء الأصول أدركوا أن الجانب «النظري التقعيدي» لايكفي في استثمار الأحكام من أدلتها ؛ إذ غاية مافيه: أن يؤسس القواعد نظرياً .

فقاموا بالتأليف في الجانب «التطبيقي» ؛ لتتحقق الثمرة المرجوه من علم الأصول وهي: بناء الفروع على تلك القواعد والأصول بطريقة صحيحة محكمة ، ووفق قوانين الاستنباط العلمي.

وتخصيص هذا الجانب بالتأليف والدراسة دون الجانب النظري يعتبر مما تميز به الجمهور[٢] عن الحنفيه ؛ لان أصول الحنفية دمجوا بين الجانبين وانصهر فيها التقعيد مع التطبيق فلم يحتاجوا إلى التأليف في هذا الجانب بخصوصه.

وهذا «الانصهار» بين التقعيد والتطبيق لدى الحنفية هو أقوى درجات التطبيق الأصولي ؛لأن ذكرهم للفروع ليس على سبيل التسهيل أو التدريب على الاستنباط من القاعدة، بل جعلوه شاهداً لنسبة القاعدة لأئمة المذهب ، فجعلوا فروع أئمتهم وفتاواهم مستنداً يثبت اعتبار أئمة المذهب للقاعدة الأصولية التي تولد منها ذلك الفرع الفقهي، لا أن القاعدة تولدت من الفرع وتخرجت منه ؛لأن هذا قلبٌ للحقائق إذ الفرع يحتاج إلى غيره ويتفرع عن أصل[٣] ويؤكد ذلك أن الحنفية يقيمون

---

(١) اخترت مصطلح «التطبيق»؛ لكونه يشمل كل صور العلاقة والرابطة بين الأصول والفروع -تخريجاً أو بناءاً أو تمثيلاً أو إعمالا-، مع أن الأقدم والاشهر اطلاق مصطلح «تخريج الفروع على الأصول» والذي يعرف بأنه: «العلم الذي يبين القواعد الأصولية ، التي بنى عليها الأئمة أو أحدهم الأحكام الشرعية التي أفتوا بها في الفروع، مع ربط هذه الفروع بقواعدها ، أو إلحاق غيرها مما لم يفتِ فيه الأئمة بهذه القواعد». علم تخريج الفروع على الأصول- د.محمد بكر إسماعيل حبيب: (٢٨٨) .

(٢) يقول الزنجاني(٦٥٦هـ): «وحيث لم أر أحداً من العلماء الماضين والفقهاء المتقدمين تصدى لحيازة هذا المقصود ، بل استقلّ علماء الأصول بذكر الأصول المجردة ، وعلماء الفروع بنقل المسائل المبددة ، من غير تنبيه على كيفية استنادها إلى تلك الأصول، أحببت أن أتحف ذوي التحقيق من المناظرين بما يسر الناظرين فحررت هذا الكتاب». تخريج لفروع على الأصول : (٣٤-٣٥) .

(٣) قال ابن عقيل: «المحققون من أهل الأصول عابوا أخذ الأصول من الفروع ، وعللوا ذلك بتحقيق قالوا فيه :إن الفروع يستحسن



الأدلـه والمناقشات في تحريرهم للقاعـدة الأصولية، ويسهبون في المناقشـات لأدلة المخالفين لتلـك الأصول على غرار منهج الجمهور في الاستدلال ولا يكتفون بما ذكر من فروع وتطبيقات، زد علـى ذلك كون الاستعانـة بالفروع على كشف القواعد الأصولية ليس حكراً على الحنفية، بل جميع المذاهب يستشهدون بروايات وفتاوى أئمتهم على مراعاة الأئمه لتلك القاعده مع كثرة هذا النهج عند الحنفية.

وقـد اختلفت المصطلحات الدالة علـى معنى التطبيق لدى الأصوليين ويمكن حصرها فيما يلي:

(تخريـج الفروع على الأصول - بناء الفروع علـى الأصول-إعمال القواعد- أثر القواعد في التفسير- المسائل الأصولية وتطبيقاتها-القواعد الأصولية المؤثرة في كذا)

أن تبنى على الأصول لا العكس، لما استقر من أن الفرع ما ابتنى عليه غيره» الواضح : (١٧/٣) .

◇◇

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه التطبيق الأصولي

يقــوم اتجاه التطبيــق الأصولى على منهج متكامــل من حيث الاستقــراء والتحليل والتطبيق وهذا ما يجعله أكثر دقة وعمقاً ، وأرسم تلك العناصر المنهجية فيما يلي:

يقــوم الباحث بجمــع «المادة الأصوليــة التطبيقية» المتعلقــه بالمعني بالبحــث -سواء كان شخصيــة أصوليــة حقيقيــة أو اعتبارية أو كتابــاً أو تفسيراً أو شرح حديــث أو مسائل في الشريعة وأحكامها- ومن ثم ترتيب تلك الأصول والقواعد وفق المباحث الأصوليه، والترتيب يشمل الأبواب وما تحتها من قواعد مندرجة تحت كل باب وموضوع واحد ؛ مما يجنب الفوضوية والاضطراب في جميع أجزاء البحث.

أن يصــوغ «القاعــدة» أو «الأصل» بمــا يتوافق مــع رأي المعني بالدراسة، فــإن صاغها ذلك «المعنيّ» فأحسن ، أو أن يقوم الباحث بصياغتها وفق رأي المؤلف، وهذا أفضل وأولى من صوغها على هيئة استفهام دون بيان رأي نحو «هل مفهوم المخالفه حجة؟» أو مطلقة بلا حكم نحو «حجية مفهوم المخالفه»، ثم التوثيق لمكان ورود تلك الاصول والقواعد من المؤلفات التي التزمها الباحث في حــدود بحثه.

ذكر الفــروع الفقهية المخرّجه على تلك الأصول والقواعد ســواءً خرّجها المؤلف تنصيصاً مباشراً وهذا أجود ، أو جعل ذلك الأصل دليلاً ومستنداً على حكم تلك الفروع .

البيان التام لوجه علاقة ذلك الفرع بالأصل والقاعدة التي خرّج عليها ، وبيان درجة قوة تلك العلاقه وسلامتها من المعارض سواءًا كان معارض داخل القاعدة أو من خارجها .

لو خُرّج الفرع على أكثر من قاعدة فيبين كل قاعدة على حدة ، ويذكر الارتباط بين القاعدتين المخرج عليهما ، مع الإشارة إلى مكان الإيراد في الهامش في كلا الموضعين السابق واللاحق .

دراســة الأصــول والقواعد يكون بذكر الخــلاف ، وتحرير محل النزاع ، وبيــان رأي المؤلف والاستدلال له ، وبيان الراجح ووجه الترجيح باختصار.

دراسة الفروع الفقهية ببيان أقوال الفقهاء ونسبتها لقائليها دون الاستدلال والترجيح فيها.

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية :

فمــن المتعــارف عليه علمياً فــي الرسائــل العلمية: التزام عــزو الآيات القرآنيــة ، وتخريج الأحاديــث والآثــار ، وترجمة الأعلام غيــر المشهورين -ممــن ذكروا في متــن الرسالة-، وتوثيق النقــولات مــن مصادرها الأصيلــة ونسبــة الآراء إلى قائليهــا ، وتوضيح المصطلحــات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه التطبيق الأصولي

أولاً : المميزات :

يتميــز هذا الاتجاه بكونه يحقــق الفائدة المرجوة من علم الأصول ؛إذ به تكتمل مهمة أصول الفقــه ، حيــث يجتمع فيه الجانب النظــري والجانب التطبيقي ، فيخرج علــم الأصول من الجمود والإهمال الى المرونة والإعمال .

إن التطبيــق الأصولــي يمكّــن مــن فهــم نصوص الوحييــن الكتــاب والسنــة ، وبقيــة أدلة الشريعة،يقــول ابن جزي[(١)] : «أما أصــول الفقه: فإنها أدوات تفسير القران الكريم ، على أن كثيراً مــن المفسريــن لم يشتغلوا بها ، وإنهــا لنعم العون على فهم المعاني ، وترجيــح الأقوال، وما أحوج المفســر إلى معرفة: النصــ ، والظاهر ، والمجمل، والمبين، والعــام، والخاص ... وغير ذلك من علم الاصول»[(٢)] .

كمــا أن هــذا الاتجاه يُسهــم بشكل كبير في تقويــة الملكه الفقهية لــدى المتبحرين فيه ، اذ الاجتهــاد لايتحقق إلا بمعرفة كيفية استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة ، وربط الفروع بأصولها ، وتخريج المسائل وبنائها على أدلتها.

ويــدرب علــى سلوك المناهــج الصحيحة فــي معرفة الأحــكام الشرعيــة، فيجعلها الطريق الوحيــد للاستنباط ، ومــا عداه إنما هو عبث وهوى لايجوز الاعتماد عليــه، مما يبعد عن الفوضى في الاستنباط والاضطراب في الفتوى ، يقول القرافي[(٣)]: «فإذا ألغينا أصول الفقه ؛ ألغينا الأدلة، فــلا يبقــى لنا حكــم ولا سبب ، فإن إثبــات الشرع بغير أدلتــه قواعدها[(٤)] بمجــرد الهوى ؛ خلاف الإجماع»[(٥)] .

كمــا أن التطبيق الأصولــي يمكن من ترشيد الخلاف الفقهي ، حيــث يسهم في بيان أسباب الخــلاف ، ومآخذ الأئمة في المسائل الفقهية ؛ فتكــون تلك المسائل وأصولها واضحة جلية وبهذا يتمكن النــاظر من الترجيح بين الأقوال بحسب قوة أصولها ومآخذها كما قال الزنجــاني (٦٥٦هـ):

(١) حمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي، أبو القاسم: فقيه من العلماء بالأصول واللغة. من أهل غرناطة. من كتبه «القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية» و «تقريب الوصول إلى علم الأصول» توفي (٧٤١هـ) . انظر : الأعلام: (٣٢٥/٥) .

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل : (٨١/١).

(٣) أحمد بن إدريس الصنهاجي أبو العباس شهاب الدين القرافي ، تتلمذ على ابن الحاجب والعز بن عبد السلام ، صار شيخ المالكية في مصر ،ألف : تنقيح الفصول والفروق والذخيرة ، توفي(٦٨٤هـ) انظر : الديباج المذهب (٢٣٦/١).

(٤) يعني: قواعد الأدلة.

(٥) نفائس الأصول للقرافي : (١٠٠/١) وانظر : أبجد لعلوم للقنوجي: (٧٠/٢).



«ثـم لايخفى عليك أن الفروع إنما تبنى علـى الأصول، وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط ولا يهتدي إلـى وجه الارتباط بين أحـكام الفروع وأدلتها التي هي أصول الفقـه لايتسع له المجال ، ولايمكنه التفريـع عليها بحال ؛ فإن المسائل الفرعيه على اتساعها وبعـد غايتها لها أصول معلومة وأوضاع منظومه ، ومن لا يعرف أصولها وأوضاعها لم يحظ بها علماً»[١] .

ويسهـم التطبيق الأصولي في ضبط علم أصـول الفقه نفسه ، وتنظيم حركة الاجتهاد داخل منظومة القواعد الأصولية ، ومتى يلتزم القاعدة؟ ومتى يتركها الى قاعدة أخرى أقوى منها؟ .

يقول ابن السبكي[٢]: «فلاح بهذا: أنه لا يخرج لمعنى إلا وقد لحق بأصلٍ آخر، خرج من هذا فدخل في هذا، ولم يكن ضائعاً»[٣].

كما أنه يعطي القدرة على معرفة أحكام النوازل والوقائع المعاصرة بكل دقة، بحيث يلحقها بأصلها اللائق بها ، مما يجعل علم الأصول ملامساً ومؤثراً في الواقع في كل العصور والحـوادث.

أمـا عيوب هذا الاتجـاه فتكمن في صعوبته وخفائه، وذلـك أن القواعد الأصوليه في طرقها النظريـه مـن الوعورة والصعوبـة الشيء الكثير فينسحب هـذا على تطبيقهـا والتخريج عليها إذ سيكـون أشد خفاءًا وألطفُ مدركاً مما يتطلب تعمقـاً في دراسته النظريه، وللأسف فمن كتب من المتقدمين فـي الجانـب التطبيقي هـم قلة من العلماء، ومـع ذلك فتركيزهم علـى التطبيق جعل التأصيل للقاعدة فيه نوع خفاء[٤].

وكذلـك كثرة الاختلاف في القواعد من حيث ذاتها ، ومقارنـة بالقواعد الأخرى المعارضة لها وهذا قد يؤدي الى الغفلة والذهول عن بعض تلك القواعد المتنازعة ، مما يجعل البناء ناقصاً، لذا وجّه القرافي أصحابَ المذاهب إلى ضرورة أن يتفقدوا مذاهبهم بحيث إذا وجدوا من الفروع ماهـو مخالف للأدله الراجحة والأصول الخالية عن معارضٍ أن يطرحوه ويحرم عليهـم الفتيا بـه ، ثم يبيـن أنه لايكاد يخلو مذهـب من مثل هـذه الفـروع المخالفـه للأصـول[٥]. ويقول الجوينـي[٦] : «إن الأصـول تصح على الفروع ، فإن تخلفت مسألـة فلتمتحن بحقيقة الأصول ، فإن

---

(١) تخريج الفروع على الأصول : (ص٣٤) .

(٢) عبدالوهاب بن علي الأنصاري السبكي ، أحد أعلام الشافعية ، له باع واسع في الأصول ، ألف:جمع الجوامع ، والابهاج شرح المنهاج ، توفي (٧٧١هـ) انظر : طبقات ابن قاضي شهبة : (١٠٤/٣).

(٣) الاشباه والنظائر : (٣٠٣/٢) .

(٤) انظر : قواعد أصول الفقه وتطبيقاتها – صفوان داوودي : (ص١٠) .

(٥) انظر :الفروق : (١٠٩/٢) .

(٦) عبدالملك بن عبدالله الجويني ، انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي ، تتلمذ على والده ، ألف: البرهان والتلخيص ، توفي (٤٧٨هـ) انظر : طبقات ابن السبكي : (٢٤٩/٣).



لم تصح فلتطرح»[١] .

ومــن عيوب هذا الاتجاه التي ينبغي تلافيهــا والانتباه لها وجود احتمالية الخطأ في التخريج وينشأ عنه التساهل في نسبة ذلك التخريج الخاطئ إلى مذهب الأئمة[٢] .

(١) انظر : البرهان : (١٤٩/٢) .

(٢) انظر : الاجتهاد الأصولي د.محمد سيد أوبك : (ص: ٢٠٠) .



المبحث السابع:

اتجاه التقعيد الأصولي

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه التقعيد الأصولي

المطلب الثاني :

المنهج العلمي لاتجاه التقعيد الأصولي

المطلب الثالث:

ميزات وعيوب اتجاه التقعيد الأصولي

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه التقعيد الأصولي:

من المعلوم أن أصول الفقه يتكون من جانبين: جانب نظري تقعيدي ، وجانب تطبيقي عملي.

واتجاه التقعيد الأصولي : يعنى بالقاعدة الأصولية -تصويراً وتحليلاً ومقارنة- وفق منهج نظري بحت، دون نظر أو التفات إلى التأثير أو التأثر بالفروع الفقهية، كما أنه يقوم برصد القاعدة الأصولية منذ أن كانت سليقة وملكة وسجية وفكرة عند نزول التشريع الإسلامي ومروراً بعصر الصحابه -رضي الله عنهم-، إلى أن دونت مسائل وقواعد هذا العلم في عصر الإمام الشافعي، وحتى اكتمل بناء القواعد الأصولية[1].

وعلامته البارزه هي تسهيل القواعد الأصولية، وتحليلها إلى أجزاء وعناصر تكونت منها القاعده، ثم التوسع في تلك العناصر والجزئيات وتمحيص مافيها، وذكر التعريفات والحدود بما يصور حقائقها، ويجرد علائقها، بتعريفات جامعة للمعرفه ومانعة من دخول غيره معه.

ثم تحرير النزاع في تلك القواعد، وسرد الأقوال والمذاهب بإسهاب، وعرض أدلة كل فريق ومناقشة تلك الأدلة، وذكر القيود والشروط المعتبرة، وصياغة تلك القواعد صياغة محكمة وبيان: هل هي قطعية أم ظنية؟ ودرجة الظنية فيها، ومقارنتها بغيرها من القواعد من حيث أوجه الشبه والفرق.

ولا شك في تنوع موضوعات هذا الاتجاه ، سواء كانت تتعلق بالأبواب والمسائل الأصولية أو المبادئ والمقدمات ، أو الخلاف والاتفاق، أو الشخصيات، او الاستدلال، أو الفروق .

ولعل مما يجدر التنبيه عليه هو موضوعات تتعلق بالمصطلحات والضوابط والنظائر الأصولية، والتقاسيم ومناقشة الشبهات الواردة على الأصول.

---

(١) انظر : الاجتهاد الأصولي : (ص: ١٨٩) ، نظرية التقعيد الأصولي : (ص:٤٣) ، نظرية النقد الأصولي -الحسان شهيد: (ص:١٠١،٣٠).

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه التقعيد الأصولي

اتجـاه التقعيد يراعى فيه مـا تقدم من مناهج علميه في الاتجاهات الأخرى، إضافة إلى أنه يركـز على صناعـة القاعدة الأصولية ، وتحليلها تحليلاً تامـاً، والإسهاب في الحدود، والتعريفات والتقاسيم، والشروط، والمناقشات .

ثـم يراعـى أن تكون الفروع الفقهية إنمـا تذكر بإيجاز للتمثيل في بعض المسائل والقواعد فتذكر عَـرَضاً لا أصالة.

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية :

فمـن المتعـارف عليه علمياً فـي «الرسائل العلميـة»: التزام عزو الآيـات القرآنية ، وتخريج الأحاديـث والآثـار ، وترجمة الأعلام غيـر المشهورين -ممـن ذكروا في متـن الرسالة-، وتوثيق النقـولات مـن مصادرهـا الأصيلة، ونسبـة الآراء إلى قائليهـا، وتوضيح المصطلحـات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه التقعيد الأصولي

أولا: المميزات:

يتميز هذا الاتجاه بالتوسع بدراسة المسائل، وتحليلها وكشفها مما يسهم في تصور المسألة، ومن ثم التوسع في بيان حكمها بدراسة الأقوال والأدله والمناقشات حتى يتم الحكم عليها حكماً دقيقاً نهائياً بعد استفراغ الوسع في المسألة تصوراً وتصديقاً ، مع ترتيب منطقي بديع للأبواب والمسائل والعناصر داخل كل مسألة وهذا لاشك فيه إثراء لعلم الأصول.

أنه يؤسس علم أصول الفقه تأسيساً محكماً، مما يسهم في فتح الباب نحو الدخول إلى الجانب التطبيقي والاجتهاد العملي الصحيح المؤسس على قواعد ثابتة لا اضطراب فيها ولا غموض.

كما يجعل الناظر أبعدَ ما يكون عن الهوى والتعصب المذهبي ؛ لكونه يقرر القواعد وفق الأدلة بعد التمحيص في جميع الأدلة في المسألة الواحدة، بعيداً عن فتاوى وآراء وخلافات العلماء، وهذا تجرد للدليل فحسب مما يحقق ملكة الاجتهاد الأصولي المتحرر من قيود التقليد.

وهذا الاتجاه يرسم العلاقة بين علم الأصول وغيره من العلوم الأخرى ، ويسهم في الدفاع عن حمى هذا العلم من سهام و شبهات المغرضين المناوئين للشريعة وأحكامها ومبانيها.

ثانياً: العيوب:

أما عيوب هذا الاتجاه فتنشأ عن غزارة مادته وسعة محتواه ، إذ تلك الغزارة قد تعود على الناظر بتشتيت الذهن في التصورات ، وبضعف الاقتناع بالتصديقات ؛ لكثرة الشبه والإيرادات التي تقلل من قوة الأدلة ، خاصة إذا لم تدفع بنحو أقوى من حجمها ، مما يجعل اليقينيات والبدهيات العلمية تنزل عن درجتها إلى الظنون ، ويجعل الظنون تضعف وتتلاشى تحت مطارق الإيرادات.

كما أن تلك الغزاره سيدخل من خلالها مسائل ومباحث لا علاقة لها بالأصول، أو لا يحتاجها الأصولي مما لاثمرة ولا طائل تحتها ، بل ربما تكون عسيرة الفهم كقضايا المنطق المقحمة في أصول الفقه فترهق الناظر بضيق مسالكها[1].

ومن عيوبه الظاهرة -أيضاً- خلوه من الفروع الفقهية ، و ندرة التطبيقات العملية ،يقول الجويني «على أنا في مسالك الأصول لانلتفت إلى مسائل الفقه فالفرع يصحح على الأصل لا على الفرع»[2]

---

(١) انظر : منهجيات أصولية –د.محمد الجيزاني : (ص: ٣٥) ، نظرية التقعيد الأصولي : (ص:٢٤٤).

(٢) البرهان للجويني : (٣٥/٢).



وهــذا العيــب جعل أصوليي هذا الاتجاه يشترطون لمن أراد هــذا الطريق أن لايسلكه إلا بعد التــزود بالفــروع الفقهية ، بل والتضلــع منها ،يقول القاضــي أبو يعلى[١] : «ولا يجــوز أن تعلم هذه الأصول قبل النظر في الفروع ؛ لأن من لم يعتد طَرق الفروع والتصرف فيها ، لايمكنه الوقوف على ما يبتغي بهـذه الأصول من الاستدلال»[٢]

وبهذا العلاج الناجع يمكن تلافي آثار غياب الفروع عن هذا الاتجاه ، كما أن التعمق في هذا الاتجــاه يقتضي أن يهبّ الباحثون إلى التعمق فــي تحريره وتجريده من الدخيل عليه من المباحث والمسائــل والعناصــر التي لايحتاجهــا هذا العلم، أو كانــت غريبة عنه فيكون فــي ذلك حل لبقية إشكالات هذا الاتجاه. .

---

(١) القاضي شيخ الحنابلة : محمد بن الحسين البغدادي ابن الفراء ، عالم عصره في الأصول والفروع ، ألف : العدة في أصول الفقه ، تتلمذ عليه : أبو الخطاب وابن عقيل الحنبليين ، توفي سنة (٤٥٨هـ) .سير أعلام النبلاء للذهبي : (٣٢٥/١٣) ، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي : (٢٥٢/٥).

(٢) العدة : (٧٠/١).



المبحث الثامن:

اتجاه المقاصد

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه المقاصد

المطلب الثاني :

المنهج العلمي لاتجاه المقاصد

المطلب الثالث:

ميزات وعيوب اتجاه المقاصد

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه المقاصد

مــن الاتجاهات البحثية في أصول الفقه اتجاه المقاصد الذي يعتبر من الاتجاهات المعمقة والدقيقة في الاستنباط للأحكام من خلال الأدلة الشرعية .

فإذا كان أصول الفقه يقعد القواعد المنظمة للاستنباط من جهة «الدلالة اللفظية» المتمثلة فــي أبواب دلالات الألفاظ ومن جهة «الدلالة المعنويــة» المتمثلة بدليل القياس والتعليل ، فإن علم المقاصد يتجاوز الدلالة اللفظية ودلالة العلة إلى استكشاف الحِكَم والغايات والمآلات التي اكتنزت بها أدلة الشريعة.

لهذا فهو من علوم المجتهدين التي لا يحسن التعامل معها إلا من تبحر في نصوص الوحيين فسبر أغوارها وعرف أسرارها ، وحلل رموزها واخرج كنوزها.

والمقاصــد عرفهــا الطاهر بــن عاشور فقال : «هــي المعاني والحكم الملحوظــة للشارع في جميــع أحــوال التشريع أو معظمهــا ؛ بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نــوع خاص من أحكام الشريعــة ، فيدخل فــي هذا أوصاف الشريعة وغاياتها العامة ، والمعانــي التي لايخلو التشريع عن ملاحظتها»[1] .

وهــذا الاتجــاه يسميــه بعض الباحثيــن[2] بالاتجــاه الاستقرائــي، ويقيــده البعض بإسم «الاستقرائــي الكلي»[3]؛ لكونة يركز علــى معرفة كليات ومقاصد الشريعــه ، ويعتمد في ذلك على الاستقراء لأحكام الشريعه وأدلتها لتوصّل إلى تلك الكليات.

وقــد تنوعت موضوعات هذا الاتجاه تنوعاً هاماً ومميزاً فــي الرسائل المسجلة بقسم أصول الفقه في الجامعة الإسلامية:

ســواء في بيان حقيقة المقاصد، وبيان علاقتها بالأدلة، ومن جهة تقعيد قواعد المقاصــد ، وكيفيــة الترجيح بين تلك القواعد ، وإعمال تلــك القواعد ، ورصد تأثيرها في الأحكام وأثرها في تقليــل وترشيد الخــلاف وبيانه ، ورصد الخطأ في المقاصد ، ومعرفة الاتجاهات المعاصرة وبيان حِكَم التشريع ، ومعرفة المقاصد في السنة النبوية، ثم معرفة المقاصد لدى بعض المحققين من علماء الأمة .

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور : (١٢١/٢) .

(٢) نظرية النقد الأصولي – للحسان بن شهيد : (ص:٣٧٣) .

(٣) الاجتهاد الأصولي لمحمد بن أحمد سيد اوبك : (٢٠٤) .

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه المقاصد

تقدم أن هذا الاتجـاه يقـوم على الاستقراء؛ لهذا فالمنهج المتبع في موضوعات المقاصد يستنـد في المقـام الأول على سعة الاستقراء والتتبع لجزئيات مظـان المقاصد والحكم ، ومن ثم جمع واستنباط «المادة المقاصدية».

ثـم يقـوم الباحث بترتيب تلـك المـادة المقاصدية ترتيباً علميـاً وفق طـريـق معتبر من طـــرق الترتيب.

دراسة وتحليـل تلك الجزئيات والعناصر وتوضيحها وصياغتهـا على هيئة قاعدة او مسألة مقاصديـة، وإيـراد الأمثلة والتطبيقات عليها، وذكـر آراء العلماء فيها، ومن ثـم إقامة الأدلة من الكتـاب والسنـة، وآثـار الصحابـة ؛إذ كانوا أعـرفَ النـاس بمقاصد الشـرع وأســراره وحكمه ثم الموازنة بين المقاصد، والترجيح بينها في حال التزاحم ، وتوضيح وجه ذلك .

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية :

فمـن المتعـارف عليه علمياً فـي «الرسائل العلميـة»: التزام عزو الآيـات القرآنية ، وتخريج الأحاديـث والآثـار ، وترجمة الأعلام غيـر المشهورين -ممـن ذكروا في متـن الرسالة-، وتوثيق النقـولات مـن مصادرها الأصيلـة ، ونسبة الآراء إلـى قائليها ، وتوضيـح المصطلحات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه المقاصد

أولاً: المميزات:

مـن مميـزات هذا الاتجاه كونه يعنى ببيان وكشف جزء هام مـن نصوص الوحيين؛ ألا وهو: المقاصد والأسرار والحِكم والغايات، التي لاتكاد تخلو منها أدلة التشريع، حيث «إن لاستنباط أدلة الشريعة ركنين:

أحدهما: لسان العرب.

ثانيهما: علم أسرار الشريعة ومقاصدها...

فلا بد له من : قواعد تضبط له طريق استعمال العرب في لسانها ، وأخرى تضبط له مقاصد الشـارع فـي تشريعه للأحكام ، وقد انتصب لتدوين هـذه القواعد جملة من الأئمة بين مقل ومكثر سموه «أصول الفقه».

ولكنهـم أغفلـوا الركن الثاني ؛ فلم يتكلموا علـى مقاصد الشريعه إلا إشـارة وردت في باب القياس عند تقسيم العلة بحسب مقاصد الشارع.

وقـد وقف الفن منـذ القرن الخامس عند حدود مـا تكون منه في مباحـث الشطر الأول ... وهكـذا بقي علم أصول الفقه فاقداً قسماً عظيمـاً هو شطر العلم الباحث عن أحد ركنيه حتى هيأ الله –سبحانـه وتعالى– «أبا إسحاق الشاطبي» في القرن الثامن لتدارك هذا النقص وإنشاء هـذه العمـارة الكبـرى ، وفي هذا الفرع المترامـي الأطراف من نواحي هذا العلـم الجليل....من كتابه الموافقـات تجلـــى بها كيف كانت الشريعة مبنية على مراعاة المصالح، وأنها نظام عام لجميع البشر ، دائم أبدي ... ؛ لأنها يراعى فيها مجرى العوائد المستمره [١].

وهنـا تتجلى ميزات هذا الاتجاه ؛ إذ الحاجة ماسة إليـه لكونه لم يشبع بحثاً بل لازال أرضاً بكراً لمن أراد استكشاف أسرار وغايات حِكم التشريع ، وإبراز محاسن الشريعة ، وجمال نظامها، ودقة أحكامها ؛ مما يجذب ويبهر ألباب العقلاء ، وهذا يفتح آفاقاً للدعوة الى هذا الدين الحنيف .

كما أنه يمكّن من الاستنباط الدقيق للأحكام ؛ حيث يؤهل المجتهدين للفهم التام للنص.

ويتميز هذا الاتجاه بتقليل وترشيد الخلاف بين العلماء ؛ لأن المقاصد والكليات محلّ اتفاقٍ بيـن العلمـاء في الغالب ، فالاستنـاد إليها يقرب بين وجهات نظر الخلافييـن ، كما أنه يمكّن من الحكـم علـى النوازل والوقائع العصرية بمـا يتسم به من المرونة[٢] وسرعـة التنزيل على الوقائع

(١) في كلام رائق للعلامة عبدالرزاق عفيفي في تعليقه على الموافقات : (١/٥-٦) .

(٢) قلت : تتميز المقاصد بخفّة حركتها الاستدلالية؛ لهذا هي أشبه «بالقاعدة الفقهية من هذه االناحيه، وهذا لايتأتى في «القاعدة الأصولية كما هو معلوم.

والحوادث ، إذا لم يُسئ استعمالها من قبل أهل الانحلال ومتتبعي الرخص .

كما أن هذا الاتجاه يدحض كثيراً من الشبهات التى يرميها أعداء الإسلام جزافاً لتشويه الشريعة الإسلامية وأحكامها ، كالاتهام بالجمود والتخلف وعدم مواكبة العصر فخير ما يُرد به على هؤلاء المغرضين هو نشر حِكم ومقاصد التشريع التي تبين جمال الشريعة.

كما أن نظرته الشمولية وبعده الاستقرائي يجعله في معزلٍ عن التعصب المذهبي والنظر القاصر في الأدلة فيكسر قيود التقليد والجمود.

ثانياً : العيوب :

أما عيوبه فمنها قِلّة من ألّف فيه من العلماء المحققين من المتقدمين ، حتى جاء «الشاطبي» في كتاب فريد وحيدٍ يتيم وهو (الموافقات) فما لبث إلا أن مات تدوين الاتجاه بموت الشاطبي إلى أن بعثه من جديد «الطاًهر بن عاشور» بعد اختفاء لمئآت السنين ، وبعد ذلك تسابقت الجامعات ومراكز العلم إلى إحيائه بأبحاث ورسائل، لكن ربما يعيب تلك الرسائل أنها لم تفتح آفاقاً جديدة بل بقيت تسير على خُطى الإمام الشاطبي، وتلتف حول نار موافقاته خشية الظلام الحالك ، ومن تجرأ وابتعد قليلاً لم يستغن عن شهاب من قبس الشاطبي سرعان ماينطفئ.

ولعل السبب الأكبر هو أن علم المقاصد لايستفيد منه حق الاستفادة إلا من تمرّس وتضلّع من علوم الوحيين عموماً ، وعلم الأصول خصوصاً ، فمن رامه دون ذلك فسيبقى سبره قاصراً وتقسيمه غير حاصر!!.

ولذا فعلينا كباحثين أن ننتبه لمثل هذه الأمور التي ينبني بعضها على بعض ، والأولويات التي لا بد من ترتيبها دون تجاوز وقفز ، فالعلوم درجات كدرجات السلم ولن تصل للنتائج وصولاً سليماً إذا قصرت وأهملت المقدمات والأسباب ، فكيف إذا ارتبطت بشرع الله والتوقيع عنه جل في علاه، لاشك أن الخسارة أشد فلاتتهور.



المبحث التاسع:

اتجاه الاستدلال الأصولي

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الاستدلال الأصولي

المطلب الثاني :

المنهج العلمي لاتجاه الاستدلال الأصولي

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه الاستدلال الأصولي

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الاستدلال الأصولي

إنما تقوم مسائل أي علم من العلوم وتثبت وتستقر ؛ إذا استندت في تقريرها على أدلة قوية صلبة سالمة من الطعون المقاومة ، والمعارضات القائمة.

والمقصود بالاستدلال هنا الإطلاق العام له وهو: «إقامة الدليل مطلقاً ، من نص أو اجماع أو غيرهما»[1] .

فالمعنى ههنا «كل حجة يستدل بها الأصولي ، في معرض التدليل على مسألة يروم إثباتها، أو إبطالها»[2].

والتعبير بالاستدلال أعم وأشمل وهو الأنسب هنا ، يقول ابن حزم[3]: «والاستدلال هو غير الدليل ؛ لأنه قد يَستدل من لايقع على الدليل ، وقد يوجد الاستدلال وهو طلب الدليل ممن لا يجد مايطلبه، وقد يَرِد الدليلُ مهاجمة على من لا يطلبه ؛ إما بأن يطالعه في كتاب أو يخبره به مخبر، أو يثوب إلى ذهنه دفعه ، فصح أن الاستدلال غير الدليل»[4].

ولاشك أن الاستدلال على المسألة يمثل العنصر الرئيسي لها ، وهو مركز التأثير والتأثر فيها فمن تمكّن منه ، وسيطر عليه من الخلافيين فهو المنتصر في ذلك النزال ؛ لهذا حرص الخلافيون أن يحصنوه ويحموه من توارد الطعون، والفهوم الخاطئة.

وقد انطلقت العناية بالاستدلال الأصولي منذ أول وهلة! على يد الإمام الشافعي حيث أولى الاستدلال أهميةً خاصة فاعتنى بتقرير وتحرير الاستدلال بأسلوب (الفنقله)[5]؛ بغية الإيضاح التام والهادئ للدليل بطريقة قريبةٍ تعليميةٍ حوارية[6].

وفكر الاستدلال يمكن تحليله إلى عناصر: تبدأ بكيفية عرضه ، والتعامل مع الدليل سباقاً وسياقاً ولحاقاً ، ومعرفة نوع الدليل ، ومرتبته ، وترتيبه بين الأدلة ، ودرجة الاحتمال فيه وحاله سنداً ومتناً ، والطرق الجدلية الصحيحة في مناقشته ، وتوارد الأسئلة عليه، وكيفية الإجابة عنها، وإصابته محل النزاع ...وغيرها من الملابسات في الاستدلال .

كل هذا التشقيق كان محل اهتمام ورعاية من قِبل الأصوليين عموماً ، والباحثين في

---

(١) نشر البنود للشيخ الشنقيطي: (٢/٢٥٥) .

(٢) الاجتهاد الاصولي د.محمد سيد أوبك : (ص٢١١) .

(٣) أبو محمد : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، عالم حافظ كان شافعي المذهب ثم تحول إلى مذهب الظاهرية ألف : المحلى في الفقه ، والإحكام في الأصول ، توفي (٤٥٦هـ) ، انظر : وفيات الأعيان : (١/٣٢٥).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم : (٥/١٠٧) .

(٥) يعنى بذلك : (فإن قيل .... قلنا....).

(٦) انظر : نظرية النقد الأصولي: (ص:١١١).



الدراســات العليــا بقسم أصــول الفقه على وجــه الخصوص ، حيث تناولــوا موضوعات الاستدلال للقضايا الأصولية تحديداً من عدة زوايا .

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه المصادر الأصولية

يقوم اتجاه الاستدلال الأصولي على منهج استقرائي يجمع المادة الأصولية المتعلقة بالاستدلال مظانها ، سواء من كتب الأصول أو من الكتب المشاركة في البحث الأصولي كتب التفسير وشروحات الحديث أو كتب الفروع .

ثم تحليل تلك المادة بمايتوافق مع نوعها إن كانت دليلاً واعتراضاً أو دفعاً، وتصنيفها وترتيبها ترتيباً علمياً.

بيان مرجع ذلك النوع إن كان تحت الدليل فيعاد إليه ، وإن كان دليلاً فيعاد إلى مسألته الأصوليه ، مع ذكر الرابط بينهما ، وتبيين تلك المسألة وتوضيحها بإيجاز ؛ حتى لاينشر الكلام فيضعف التركيز على الاستدلال .

ثم يرجع إلى الدليل وما تحته من اعتراضات فيكشفها ويحررها ويعطى نتيجة علمية لصلاحية الاستدلال بعد انتهاء مناقشته.

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية :

فمن المتعارف عليه علمياً في «الرسائل العلمية»: التزام عزو الآيات القرآنية ، وتخريج الأحاديث والآثار ، وترجمة الأعلام غير المشهورين -ممن ذكروا في متن الرسالة-، وتوثيق النقولات من مصادرها الأصيلة ، ونسبة الآراء إلى قائليها ، وتوضيح المصطلحات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه الاستدلال الأصولي

أولاً : المميزات :

يقـول ابن الجوزي[1] : «اعلـم وفقنا الله وإياك أن معرفة هذا العلـم لايستغني عنه ناظر ولا يتمشـى بدونهـا كلام مناظـر ؛ لأن به يتبيـن صحة الدليل من فسـاده تحريرا وتقريـرا ، وتتضح الأسئلـة الواردة من المـردودة إجمالا وتفصيلا ولولاه لاشتبه التحقيق في المناظرة بالمكابرة ولو خلـي كل مـدع ودعوى ما يرومه علـى الوجه الذي يختاره، ولو مكن كل مانع مـن ممانعة ما يسمعه متى شاء لأدى إلى الخبط وعدم الضبط ، وإنما المراسم الجدلية تفصل بين الحق والباطل وتميز المستقيم من السقيم ، فمن لم يحط بها علماً كان في مناظرته كحاطب ليل»[2] .

وهـذا التقريـر دليل على أهميـة العناية بالاتجـاه الاستدلالي ؛ حيث ينشـىء ويطور الملكة الأصوليـة بـل والفقهيه لدى المتضلـع في الاستدلال والمتمكـن من سبر أغـوار الأدلة، واكتشاف الصالح منها للبناء الأصولي وغير الصالح ، كما يجعله يقف في مسائل وأبواب أصول الفقه على أرضيةٍ صلبة متماسكة .

كمـا أنه يمنـح المتعاطي له القدرة الفائقه على معرفة مآخـذ المذاهب الفقهية ويمكنه من تحديد درجة تلك المآخذ قوةً وضعفاً .

ويمكـن –أيضـاً– من اكتساب القدرة على بنـاء الأدلة بناءً محكماً ، فيكـون أكثر إقناعاً في استدلالاتـه ؛لأن معرفته بدرجـة قوة الأدلة تجعله يتخلى عن الاستعانة بالمستندات غير الصالحة للبناء .

فيكون فيه أيضاً اختصار لمسألة الاستدلال ، لأن مخالفيه سينقطعون سريعاً إذ الخلافيون يستمرون في المناقشات حال عدم تحصين المآخذ أما حال التحصين فلا .

كمـا أن هـذا الاتجاه يكّون لدى السالك له إحاطة بأدوات النقـد التي لايقتصر أثرها المهم والناجع في جانب الاستدلال ، بل يتعدى إلى أي عنصر من عناصر البحث الاصولي.

ثانياً : العيوب :

أمـا العيوب فتتمثل في انتشار وتنـوع ودقة وحدة عناصر الاستدلال ؛ ممايجعل من الصعوبة بمكان التعمق بها خاصةً مع تفاوت الأفهام ، وتعدد الاحتمالات والأوهام .

(١) أبو الفرج : عبدالرحمن بن أبي الحسن يرجع نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، فقيه حنبلي واعظ ، له: زاد المسير في التفسير ، والمنتظم في التاريخ ، توفي (٣٧٠هـ) انظر : وفيات الأعيان : (١٤٠/٣) .

(٢) الإيضاح في قوانين الاصطلاح : (ص:٥).



المبحث العاشر:

اتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

المطلب الثاني :

المنهج العلمي لاتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

المطلب الثالث:

ميزات وعيوب اتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

كتب كلِ فنٍ تعتبر هي الوعاء الذي يحتويه، والمستودع الذي تودع فيه، فإذا كانت الشخصيات العلميةً تفنى وتموت فإن علومهم تبقى ولا تفوت، بل تتوارثها الأجيال أكثر من توارث الجواهر والأموال.

من هنا برزت المصادر والمؤلفات فأصبحت لبنات لم تشيد مباني العلوم إلا بها، فصارت محل اهتمام لدى أهل العلم، وعلم الأصول تعددت وتراكمت فيه المؤلفات والمصادر، وهي مع تعددها إلا أنها تتفاوت من حيث الأهمية والقيمة والتأثير، ولهذا توجهت عناية الباحثين في الدراسات العليا إلى تناول تلك المؤالفات بالدراسة والتحليل والاستخراج لمناهجها.

وإذا كانت «الرسالة» للإمام الشافعي هي النموذج الأول لمصادر هذا العلم إلا أن العلماء بعد عصر الشافعي لم يعرضوا عنها، بل اعتبروها أصلاً ومنطلقاً لأبحاثهم ومؤلفاتهم، حيث تواردت عليها المؤلفات تحليلاً وترتيباً وتكميلاً.

ومعلومٍ أن «المادة الأولية» لأيّ علم تبدأ كمادة «خام» مليئة بالشوائب والعلائق، ولا تتشكل شكلاً نهايئاً منذ الوهلة الأولى، بل تحتاج إلى من يحذف الزوائد عنها، ويكمل نقصها ويرتب ماتبعثر من أجزائها، وهذا ماحصل مع الرسالة حيث تواردت عليها مؤلفات أربعة[1] حررت رموزها وأخرجت كنوزها.

ثم تفرّع عن هذه الأربعة «كتابان»[2] حصل بهما المقارنة بين أضلاع ذلك المربع بطريقة علمية محكمة، جعلتهما -مع كونهما في القرن السابع الهجري- يمثلان الشريان المغذي لجُل كتب الأصول التي جاءت بعدها، ومن خرج عنهما لايخرج عن أصلهما الرباعي.

هذا العرض القصد منه بيان «التسلسل العلمي» الذي جعل المؤلفات في أصول الفقه كالسند المتصل وكسلسة النسب بين العصور، وتعارف الأصوليون على تحديد العلاقة بين تلك المصادر لمعرفة الأصل وماتفرع عنه من مولفات.

و من موضوعات هذا الاتجاه التي لقيت عناية خاصة موضوعات «الاستدراك» حيث إنه من المقرر أن من أهداف التصنيف «استدراك» المتأخر على من سبقه قال في (المعيد في أدب المفيد والمستفيد)[3]: «رتب التأليف سبعة: استخراج ما لم يسبق إلى استخراجه، وناقص في الوضع يتمم نقصه، وخطأ يصحح الحكم فيه، ومستغلق بإجحاف الاختصار يشرح أو يتمم

(١) هي: «العمد» للقاضي عبدالجبار، «المعتمد» لأبي الحسين البصري، «البرهان» للجويني، «المستصفى» للغزّالي، انظر: أصول الفقه تاريخه ورجاله: (ص:٣٥)، منهجيات أصولية -د.محمد الجيزاني: (ص:٦٩).

(٢) هما: «المحصول» للرازي، و «الإحكام» للآمدي.

(٣) المعيد في أدب المفيد والمستفيد للعلموي: (ص: ١٦٧).



بمـا يوضح استغلاقه، وطويل يبدد الذهـن طوله يختصر من غير إغلاق ولا حذف لما يخل حذفه بغرض المصنف الأول، ومتفرق يجمع أشتات تبدده على أسلوب صحيح قريب، ومنثور غير مرتب يرتـب ترتيبـا يشهد صحيح النظر أنه أولـى في تقريب العلم للمتعلمين مـن الذي تقدم في حسن وضعه وترتيبه وتبويبه».

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

يقـوم الباحث بالاستقراء والجمع للمادة الأصولية[١] المقصودة من هذا الكتاب ومن الكتب التي تطرقت لمضمون تلك المادة.

ثـم ترتيب تلك المادة وفق ترتيب الكتاب الأصولـي المقصود بالدراسة، وتحليل تلك المادة وصياغتهـا صياغـة مناسبة سواء على هيئة قاعدة أو على هيئة مسألـة أو جزء مسألة أو من قبيل المقارنة والموازنة، وتوضيح ذلك العنصر توضيحاً تاماً ، ودراسته دراسة مقارنه مع بيان الراجح إن كان مما يختلف فيه.

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية :

فمـن المتعـارف عليه علمياً فـي «الرسائل العلميـة»: التزام عزو الآيـات القرآنية ، وتخريج الأحاديـث والآثـار ، وترجمة الأعلام غيـر المشهورين –ممـن ذكروا في متـن الرسالة– ، وتوثيق النقـولات مـن مصادرها الأصيلـة ، ونسبة الآراء إلـى قائليها ، وتوضيـح المصطلحات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

(١) والمادة الأصولية هنا تتداخل مع عدد من الاتجاهات التي بينتُها في هذا البحث:كالتطبيق أو التقعيد أو الاستدلال أو الفروق فيلتزم الباحث المنهج التفصيلي الخاص في كل اتجـــــاه.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه المصادر والمؤلفات الأصولية

أولاً : المميزات :

تقدم في صدر الكلام على هذا الاتجاه الإشاره الى عُمق تأثير بعض المؤلفات والمصادر الأصوليه ، ومدى البناء عليها والاعتماد على محتواها مما جاء بعدها من مؤلفات، وهذا يدل على أهميتها ، وأن الحاجة ماسة الى دراسة تلك المصادر، واكتشاف أوجه التميز والقوة التي جعلتها مورداً عذباً لمن جاء بعد .

كما أنه يسهم في استمرار التميز في جانب التأليف والتصنيف في أصول الفقه ؛ محاكاةً واقتداء بتلك المصادر التي بلغت الغاية في الجودة والإتقان العلمي أسلوباً ولغةً وترتيباً ونقداً .

كما أن المقارنات والموازنات بين المصادر الكبرى تزيد الفائدة العلمية للباحث وتعزز قدرته على تحليل ومقارنة نصوص العلماء.

وكذلك يحقق هذا الاتجاه سد الفجوات والثغرات العلمية التي وقعت داخل تلك المصادر فتصبح صحيحة سليمة .

ثانياً : العيوب :

أما العيوب فإن قَصْرَ النظرِ على تلك المصادر ربما أحدث جموداً معرفياً ؛ إذ قد يؤدي إلى تكرار المحتوى العلمي لتلك المصادر شكلاً ومضموناً بطريقة ما يعرف اليوم «النسخ واللصق» ؛فتخمل العزائم وتضعف المدارك عندما ترى التكرار حتى بالأمثلة ، فيضرب المثال -اليوم- بنفس المشهد الواقعي الذي حكاه المؤلف -من واقعه هو- قبل مئآت السنين ، وهذا انقطاع عن مواكبة العصر ، يجعل المتلقي العادي أو من هو من الأعادي[1] يتصور أن هذا العلم لايتناسب مع عصرنا الحاضر.

فكان لزاماً ملاحظة عدم الوقوع بداء الجمود الذي هو أبعد مايكون عن أهداف وغايات علم أصول الفقه إذ هو العلم الذي يُعنى بفتح أبواب الاجتهاد والنظر والتأمل، وهو الذي يستنهض العقل والفكر ويدربهما على تسليط خطاب الشارع على الحوادث والوقائع.

(١) الذين يتربصون ويسعون سعياً حثيثاً للطعن وإثارة الشبه حول الشريعة الإسلامية السمحة.



المبحث الحادي عشر:

اتجاه الفروق الأصولية

وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الفروق الأصولية

المطلب الثاني :

المنهج العلمي لاتجاه الفروق الأصولية

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه الفروق الأصولية

◇◇

المطلب الأول:

موضوعات اتجاه الفروق الأصولية:

المقارنات بين الأشياء تعتبر أمراً ملازماً للعلوم عموماً، ولعل من أدق أدوات تصور الأشياء هو ميزان «الفروق»؛ إذ بها تتمايز الحقائق، فيقوم هذا الميزان على اكتشاف الفرق بين الأشياء، ومن ثم يحدد درجة الفرق من حيث تأثيره في عدم التساوي في الحكم أو من حيث كونه غير مؤثر فلايحدث اختلافاً في الحكم.

وتعرف الفروق اصطلاحاً بكونها: «العلم بوجوه الاختلاف بين قاعدتين أو مصطلحين أصوليين متشابهين في تصورهما أو ظاهرهما، لكنهما مختلفين في عدد من أحكامهما»[1] وعلماء الأصول لم يغفلوا هذا الميزان بل ضمنوه كتبَهم، واستعملوه في المقارنات بين الحقائق كثيراً، لكن ذكرهم له ليس أصالةً بأن يوضع في مبحث مستقل -فضلاً عن كتاب- بل يذكرونه في ثنايا تقريرهم للمسائل.

وقد جُعل اتجاه الفروق الأصوليه مقرراً يدرّس في برامج الدراسات العليا في عدد من الجامعات.

وتنوعت الموضوعات في الرسائل العلمية في طرقها لاتجاه الفروق بين دراسته بشكل عام وبين دراسة الفروق لدى عالم من علماء الأصول، أو في مؤلف أصولي، أو بدراسةِ ضده وهي النظائر وهذا التنوع القشيب يمكّن للتعمق العلمي في هذا الاتجاه المهم.

---

(١) الفروق الفقهية والأصولية للباحسين: (ص:١٢٣).

المطلب الثاني:

المنهج العلمي لاتجاه الفروق الأصولية

تقوم الكتابه في هذا الاتجاه على منهج استقرائي : يعنى بجمع مادة الفروق ، ثم بتحليل تلك المـادة وترتيبها بحسب مايقتضيه العنوان ، فإن كانت مرتبطة بعالم أو كتاب فيكون الترتيب على وفق ما عليه العالم أو الكتاب .

ثـم تصاغ تلك المادة العلميه بحسب نوعها سواءً كانـت مسألة أو قاعدة أو مصطلحاً علمياً أو دليلاً أصولياً .

ويقـوم الباحـث ببيان العلاقـة بين طرفي الفرق بذكـر أوجه الشبه بينهمـا ، ثم يقرر وجه الفـرق فـي المسألة أو المصطلح بشرحه وتوضيحه ، وذكـر آراء الأصوليين فيما لو حصل خلاف في الفرق، مع بيان الراجح من تلك الآراء، ووجه الترجيح.

ثم يلتزم الباحث بالمنهج الفني للرسائل العلمية :

فمـن المتعـارف عليه علمياً فـي «الرسائل العلميـة»: التزام عزو الآيـات القرآنية ، وتخريج الأحاديـث والآثـار ، وترجمة الأعلام غيـر المشهورين –ممـن ذكروا في متـن الرسالة– ، وتوثيق النقـولات مـن مصادرها الأصيلـة ، ونسبة الآراء إلـى قائليها ، وتوضيـح المصطلحات والألفاظ الغريبة ، والعناية بوضع علامات الترقيم ، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشكل، ثم عمل الفهارس العلمية الفنية لتسهيل الرجوع إلى مواد البحث.

المطلب الثالث:

مميزات وعيوب اتجاه الفروق الأصولية

أولاً : المميزات :

اهتـم علماء الأصـول بل علماء الشريعة اهتمامـاً كبيرا في بيان هذا الاتجـاه ، حتى اشتهر قولهـم : (إنما الفقه معرفة الفرق) ، وإنما قالـوا ذلك لما يحققه هذا الاتجاه من ملكة دقيقه في التمييـز بيـن الحقائق وتجريدها عـن العلائق ، مما يسهم في تصورها حـق التصور ؛ إذ الحدود لاتقبل الا إذا كانت «مانعة» من دخول غير المعرَّف .

كما أن معرفة الفروق تمكّن من ضبط وترشيد الخلاف ؛ وذلك أن عدم معرفة الفرق أو عدم معرفة قوته وتأثيره يؤديان إلى تداخل الحقائق ، فالشيء إذا دخل في أشكاله أشْكل مما يؤدي إلى حصول الاضطراب والفوضى ههنا في النظر والاستدلال والترجيح .

ولتفـادي كل هـذا كان لزامـاً أن يُعنى الباحثـون برصد الفـروق ومعرفة مـدى تأثيرها في اختـلاف حكم الحقائـق المتشابهة ، فيقل الاختـلاف ،يقول الإسنـوي: « إن المطارحة بالمسائل ذوات المآخـذ المؤتلفـة المتفقة ، والأجوبـة المختلفة والمفترقة، مما يثير أفـكار الحاضرين في الممالك، ويبعثها على اقتناص أبكار المدارك ، ويميز مواقع أقدار الفضلاء»[1]

ويقول ابن عقيل : «وما قرع الناس في دفع الشبه عن الحجة إلا بإظهار الفرق»[2]

كما أن اتجاه الفروق يمكّن من تجريد علم الأصول عن مسائل العلوم الأخرى التي شحن بها وهي غريبة ، ولاحاجة له بها ، ولاشك في كون هذا من المطالب التي سعى إليها جمع من محققي الأصول.

ثـم إن هذا الاتجاه يبين درجات ومراتب العلماء مـن حيث التحقيق فمن كان يرمق الفوارق ويحللها لاشك أنه سيكون أدق نظراً ، وأحد فكراً وأبقى أثراً.

يقول ابن القيم (٧٥١هـ): «إن أرباب البصائر هم أصحاب الفرقات ، فأعظم الناس فرقاناً بيـن المتشابهـات أعظم النـاس بصيـرة ، والتشابه يقع فـي الأقوال والأعمال والأحـوال والأموال والرجال ، وإنما أُتى أكثر أهل العلم من المتشابهات في ذلك»[3].

ثانياً : العيوب :

أما عيوب هذا الاتجاه فتشتت مادته ودقة ألفاظه ولطافة معانيه ؛ اذا لاتكاد تتجلى في بعض

---

(١) مطالع الدقائق للإسنوي : (٢/٧) .

(٢) الواضح لابن عقيل : (٢/٢١٠) .

(٣) الروح لابن القيم : (٣٥٨) .



الأحيـان إلاّ باستفراغ الجهـد لأن مسالكهاضيقه ودقيقة ويزداد ضيقهـا عندما تصاغ بصياغات منطقيه أو بأساليب ركيكة .

الخاتمـــة :

أحمـد الله -جـل وعـلا- وأشكره علـى أن يسر لـي إتمام هـذا البحث ، والـذي تجولنا فيه ببساتيـن العلم ورياض الشريعة السمحة من خلال هـذا التخصص العزيز علم أصول الفقه وفي صـرح عظيم من صروح نشـر العلم في أقطار الكون وهو الجامعـة الإسلامية بالمدينة النبوية – حرسهـا الله- وفـي كلية عريقـة كلية الشريعة وفي قسـم أصول الفقه لذي كم تخـرج عليه أفذاذ العلماء والفقهاء وطلبة العلم الشرعي طيلة عقود ، فكان هذا البحث يعطي إلماحة طيبة لمنتجات قسم الأصول من الدراسات العلمية التي أحدثت نقلات نوعيه في شتى اتجهات علم أصول الفقه.

إذ سطرت فيه رسائل هي كنوز معرفية بعضها طبع وانتشر وراج بين مكتبات الدنيا ، وبعضها ينتظر فرصة النهوض ليحلق في سماء علم الأصول ويأخذ معه عقول وألباب طالبي هذا العلم .

وعنـد إعدادي لهذا البحـث بهرني هذا النتاج العلمـي الرائع من الرسائـل الأصولية والتي أوصـي فـي هذا الختام أن ينشر ولا يتـرك حبيس الرفوف ، ومع توفر وتيسـر النشر الحاسوبي لا يبقـى عذر فـي بث تلك الأبحـاث والرسائل في موقع يختص ويشرف عليه مباشـرة قسم أصول الفقـه ويعنى بتهيئة منصة متعددة الوسائط تنشر وتستثمر تلك الرسائل وتقولبها في الصياغات الإعلامية المختلفة مقروءة ومسموعة ومشاهدة ، ويتولى إدارة محتواها أصحاب تلك الرسائل .

وهذا البحث يعتبر لبنة في بناء ينتظر التشييد والاهتمام يقوم بتحليل الاتجاهات التي تسهم في تطوير الرسائل في الدراسات العليا وتفتح آفاقاً جديدة .

وأسأل الله تعالى أن ينفعني وينفع من يطالع هذا البحث بما فيه من جهد المقلّ ، ورحم الله مـن وجد خيراً فقال ، أو اكتشـف خللاً فأقال ، فمن تفقد عيوب أخيه بعين الرضا فقد فقد ، ومن طلبها بعين السخط وجدّ وجد ، والحمد لله رب العالمين.

وكتب:

د.يوسف بن هلال بن هليل السحيمي

فهرس المصادر والمراجع

مقاييس اللغة لابن فارس - دار الفكر

تحقيق النصوص ونشرها - عبدالسلام هارون- طبعة الحلبي ط:٢ .

لسان العـرب -لابن منظـور- دار صادر - ط٣.

شرح العقيدة الأصفهانية -لشيخ الإسلام ابن تيمية-المكتبة العصرية.

فتـح المتعال على القصيدة المسمـاة لامية الأفعال - للصعيدي - مجلة الجامعة الإسلامية -عدد١٤١٨هـ.

الكليات - للكفوي- مؤسسة الرسالة -بيروت-

التعريفات -للجرجاني- -دار الكتب العلمية- ط:١.

تهذيب الأسماء واللغات. لأبي زكريا النووي. -دار الكتب العلمية. بيروت-

مقاصـد الشريعـة الإسلامية -للطاهر بـن عاشور -تحقيق/ محمـد الحبيب ابن الخوجه- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -قطر- الطبعة١٤٢٥هـ

التخريج عند الفقهاء والأصوليين -د.يعقوب الباحسين - ط: مكتبة الرشد.

مجموع الفتاوى : لشيخ الإسلام ابن تيمية- طبعة مجمع الملك فهد.

نشر البنود للشيخ الشنقيطي: مطبعة فضالة — المغرب-

الاجتهاد الأصولي- د.محمد سيد أوبك :-مكتبة الرشد-

الإعلام -للزركلي- دار العلم للملايين-ط٢٠٠٢م

وفيات الأعيان -لابن خلكان- دار صادر-بيروت

الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم دار الآفاق الجديدة — بيروت-

علم تخريج الفروع على الأصول- د.محمد بكر إسماعيل حبيب - مجلة جامعة أم القرى عدد(٤٥) تاريخ: ذو القعدة-١٤٢٩هـ.

تخريج الفروع على الأصول-للزنجاني- مؤسسة الرسالة-بيروت-

نظريـة النقد الأصولي دراسة في منهج النقد عنـد الإمام الشاطبي- المعهد العالمي للفكر الإسلامي

الإيضاح لقوانين الاصطلاح - لابن الجوزي - مكتبة العبيكان.

التسهيل لعلوم التنزيل- لابن جزي- دار الأرقم ابن أبي الأرقم

البحث الأدبي بين النظر والتطبيق - علي بن علي صبح مطالع الدقائق في



تحرير الجوامع والفوارق -للإسنوي- دار الشروق.
الروح -لابن القيم- دار الكتب العلمية-
الواضح في أصول الفقه -لابن عقيل: مؤسسة الرسالة.
البرهان -للجويني- دار الكتب العلمية -بيروت-
قواعد أصول الفقه وتطبيقاتها-د.صفوان عدنان دار العاصمة
الأشباه والنظائر -للسبكي- دار الكتب العلمية.
الفروق الفقهية والأصولية للباحسين مكتبة الرشد.
منهجيات أصولية - د.محمد الجيزاني - مكتبة الرشد -
نظرية التقعيد الأصولي - ايمن البدارين - دار ابن حزم





ISSN:2708-1796
E-ISSN: 2708-180x

International Imam El Boukhary Academy
The Central Office for Islamic Academic Quest Journal

The Islamic Academic Quest Journal
Specialized Academic Islamic Journal concerned in the Islamic quests and studies
Licensed by decree of the Ministry of Information 2004/364

Eighteenth years **1444H / 2022** **Issue No.: 41 / 1**
Temporarlly Issued Every 3 Months



The Islamic Academic Quest Journal
Publication Guidelines

In the course of providing an opportunity to scholars and searchers to benefit from academic quests and searches, the journal's management is delighted to publish the submitted researches provided that:

1. The research is specialized in a scholarly issue, or an Islamic calamity – a current case accident.
2. The research should be characterized by its academic elements, originality, and seriousness, with authentication of: sources, Hadiths, and verses of Quran.
3. The research should be new and not previously published; it also should not be an extract of a thesis.
4. Works should not exceed 48 pages nor fall behind 16.
5. Paper size should be of an A4, with font size = 16, and a font style of (Traditional Arabic).
6. The work marked by the previously mentioned characteristics should be sent on a CD-Rom to the journal's address.
7. The writer will enclose an English translated abstract of one to two pages.
8. An introduction of the author should be provided alongside his detailed personal address.
9. Works are evaluated by arbiters before publication. The author will be notified about the result of this evaluation.

Please note that:

- It is not necessary that the journal will adopt and publish every work it receives.
- Typescripts of rejected researches will not be returned to their authors.
- Views expressed in the journal represent those of the writers.

The Islamic Academic Quest journal

An Islamic Arbital Periodical

Issue No. 41 / 1 – The Eighteenth year - 30 / 7 / 2022 G.





ISSN:2708-1796
E-ISSN: 2708-180x

An Islamic Academic Arbitral Journal concerned in the Islamic quests and studies

Bank transfers
*AlBaraka Bank-Lebanon-Tripoli
Account no 13903
*Westrn Union-Lebanon Tripoli

Correspondences
Lebanon-Tripoli-POB 208 Tripoli
Telefax: 009616471788
e-mail:
albahs_alalmi@hotmail.com

www.boukharysrc.com

معتمدة لدى قاعدة بيانات:





ISSN:2708-1796
E-ISSN: 2708-180x

The Islamic Academic Quest journal

An Islamic Arbital Periodical



The Central Office For
Islamic Academic Quest journal

Issue No. 41/1 – The Eighteenth Year - 30/7/2022 G.



1444 2022